مجلة سوسيولوجيون P-ISSN: 2716-9170
المجلد: **الثالث**، العدد: **01**، السنة **2022** E-ISSN: 2773-3459

إشكالية حصول اللاجئين السوريين على الشغل بالمغرب: حالة مدينة الدارالبيضاء

Syrian refugees and their access to job in Morocco: Case of Casablanca city

عبدالله أزرار، جامعة الحسن الثاني ، المغرب *abdallahazrar6@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2022/02/02 تاريخ القبول: 2022-04-30

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى استكشاف أشكال انخراط اللاجئين السوريين في الحياة المهنية والعملية بالمجتمع المغربي. يعتبر مؤشر الولوج إلى سوق الشغل أحد أهم المداخل الذي مكننا من دراسة وتحليل الاندماج السوسيومهني للاجئين السوريين في مدينة الدارالبيضاء. لهذا الغرض المعرفي، اعتمدنا المنهجية الكيفية من خلال المقابلة شبه موجهة والملاحظة المباشرة كمقاربة سوسيولوجية من أجل فهم خطابات وسلوكات الفاعلين الاجتماعيين في الوسط الحضري. خلصت الدراسة الميدانية إلى وجود مسارات متباينة واستراتيجيات مختلفة بين اللاجئين السوريين من أجل الولوج إلى سوق العمل المغربي.

فمن جهة تستثمر فئة رساميلها الثقافية والاقتصادية من أجل إنشاء مقاولات خاصة وممارسة الأنشطة التجارية، بينما تتبنى فئة أخرى استراتيجيات مقاومة أوضاع الفقر الاجتماعي والهشاشة القانونية من أجل الحصول على مصادر الدخل : الشغل غير المهيكل والمساعدات الاجتماعية والتسول في الفضاء العام.

الكلمات المفتاحية : اللاجئون السوريون، سوق الشغل، الاندماج المهني، الإقصاء الاجتماعي، الدارالبيضاء.

*المؤلف المرسل.

Abstract :

This paper aims to explore the socio-professional activities for Syrian refugees within Moroccan society. We considered the access to job as the most important indicator to analyze the professional integration for Syrian refugees in the city of Casablanca.

Methodologically, we were based especially on qualitative approach, by using interviews and observations, in order to understand the discourses and behaviors of social actors in the urban context.

As results of this study, we concluded that there are different paths and multiple strategies among Syrian refugees in order to access to Moroccan labor market. By one side, the Syrian traders and entrepreneurs mobilized their cultural and economic capital to create their own business. In the other side, the poor Syrian refugees adopted strategies of resistance to reduce legal and socio-economic vulnerability: informal work, social assistance and beggary in public space.

Keywords : Syrian refugees, labor market, professional integration, social exclusion, Casablanca.

مقدمة

أدى الاحتقان الاجتماعي والسياسي إلى بروز حركات اجتماعية احتجاجية واندلاع " ثورات الربيع العربي " في شمال أفريقيا والشرق الأوسط بداية من سنة 2011. قامت انتفاضات شعبية ضد الاستبداد السياسي بدرجات مختلفة بكل من تونس، مصر، ليبيا، المغرب، سورية واليمن. طالبت هذه الحركات الاحتجاجية بتحقيق شروط العيش الكريم والعدالة الاجتماعية، صيانة الحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فصل السلط التشريعية (البرلمان) والتنفيذية (الحكومة) والقضائية (القضاء)، حماية حقوق النساء والأطفال والأقليات الدينية واللغوية والجنسية. في هذا السياق المتسم بعدم الاستقرار السياسي وتأزم الأوضاع السوسيواقتصادية، نسجل مجموعة من الملاحظات المتعلقة بتدفقات الهجرة الاضطرارية والاختيارية (Thiollet, 2013, p. 134) :

- شهدت المنطقة تنقلات بشرية مختلطة، معقدة ومزدوجة، حيث تشابكت فيها تدفقات المهاجرين، النازحين واللاجئين في سياق انعدام الأمن السياسي والأزمة الاقتصادية.

- صعوبة القياس الكمي لعدد وخصائص الأفراد والجماعات المتنقلة، عادة ما يكون هناك تدفقا هائلا لا يتعلق فقط بالمواطنين بل يشمل أيضا المهاجرين واللاجئين المستقرين في هذه البلدان على إثر اندلاع الانتفاضات والحروب الأهلية (الفلسطينيين والعراقيين بشكل أساسي).
- تنحصر هذه التدفقات البشرية والتنقلات السكانية الهائلة داخل البلدان العربية والدول المجاورة للأزمة الإنسانية.
- تحدث هذه التنقلات العابرة للأوطان في سياق يتسم بضعف التنظيم المتعدد الأطراف لحركات المهاجرين وتدفقات اللاجئين. لم توقع أغلب دول الشرق الأوسط على اتفاقية جنيف 1951 المتعلقة بوضع اللاجئ، كما أنه عدد قليل من الدول تقدم صفة اللاجئ التي تلزم على توفير شروط المساعدة والحماية الدولية. تعرف المادة الأولى من الاتفاقية الدولية 1951 بوضوح من هو اللاجئ : " إنه شخص يوجد خارج بلد جنسيته أو بلد إقامته المعتادة، بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب العنصر، أو الدين، أو القومية، أو الانتماء إلى طائفة اجتماعية معينة، أو إلى رأي سياسي، ولا يستطيع بسبب ذلك الخوف أو لا يريد أن يستضل/تستضل بحماية ذلك البلد أو العودة إليه خشية التعرض للاضطهاد ".

في سياق الحرب السورية الدموية التي شكلت رهان استراتيجي للقوى الإقليمية والدولية (تركيا وإيران، الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا)، خلفت هذه الأزمة الإنسانية ملايين الفارين من ويلات الحرب سواء داخل البلد أو خارجه. حسب إحصائيات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لسنة 2018، بلغ عدد النازحين السوريين داخل البلد 6,6 مليون شخص، بينما بلغ عدد اللاجئين السوريين أكثر من 5.6 مليون شخص. استقر هؤلاء اللاجئين السوريين في أغلب الدول المجاورة كتركيا، ولبنان والأردن والعراق، بينما واصل آخرين تنقلهم الاضطراري صوب بلدان شمال أفريقيا وأوروبا وأمريكا. على إثر اندلاع هذه الأزمات الإنسانية، سجلت دول الاتحاد الأوروبي سنة 2015 أعلى معدلات طلب لجوء لم تعرف نظيرها منذ الحرب العالمية الثانية، حيث بلغت 1.2 مليون طلب لجوء من مختلف الجنسيات والثقافات. باعتباره قوة اقتصادية عالمية، استقبل الاتحاد الأوروبي، الذي يضم عدد سكانه 508 مليون نسمة، مليون لاجئ، غير أنه احتدم الصراع بين دوله بشأن من سيتكفل باستقبال 160 ألف لاجئ، أي ما يعادل 0.024 ٪ من عدد سكان الاتحاد الأوروبي (Lacroix, 2016, p.p. 9-12) .

خلال هذه المرحلة، شهدت دول الاتحاد الأوروبي صعود خطاب مناهض لاستقبال المهاجرين واللاجئين الفارين من الحروب والفقر والتهميش. سوقت هذه الخطابات السياسية والإعلامية لصورة سلبية بخصوص المهاجرين واللاجئين. فقد اعتبرتهم بمثابة مجرمين وإرهابيين ومافيات مرتبطة بشبكات الاتجار في المخدرات والبشر. حسب هذا الخطاب، يشكلون تهديدا لأمن واستقرار البلدان الأوروبية. على المستوى الاقتصادي، يعتبر الأجانب السبب الرئيسي في ارتفاع معدلات البطالة وانعدام فرص الشغل لليد العاملة المحلية. شكل هذا السياق أرضية خصبة لتوجيه الرأي العام وتمرير خطابات عنصرية وتمييزية تجاه الأجانب المقيمين بدول الاتحاد الأوروبي. لعبت أحزاب اليمين المتطرف دورا أساسيا في تبني خطاب الكراهية للأجانب الذي يرفض كل أشكال التعددية والأقليات. يرفض هذا الخطاب كل أشكال الهجرة سواء كانت قانونية أو غير قانونية. كما يعتبر المهاجرين العرب وغير العرب، المسلمين وغير المسلمين مصدرا أساسيا لتهديد الهوية القومية والثقافة الأوروبية (فيروز عبدالمنعم بسيوني، 2021، ص 1). ساهمت هذه الصور النمطية في إثارة الخوف في صفوف المواطنين الأوروبيين. عوض التفكير في آليات صيانة وحماية حقوق اللاجئين وفق المقتضيات الدولية لحقوق الانسان، تبنت دول الاتحاد الأوروبي مقاربة أمنية مشددة تمنع من دخول طالبي اللجوء إلى الأراضي الأوروبية. في حالة دخولهم إلى التراب الأوروبي، يواجه طالبي اللجوء إشكالية حرمانهم من صفة اللاجئ بمقتضى اتفاقية جنيف 1951. تبرر دول الاتحاد الأوروبي هذه القرارات السياسية باعتبار هؤلاء بمثابة مهاجرين غير شرعيين لا تتوفر فيهم الشروط والمعايير لتمتيعهم بصفة اللاجئين.

تبنى الاتحاد الأوروبي ودوله سياسة الاغلاق الأمني للحدود تفاديا لتدفقات المهاجرين وطالبي اللجوء. يدير بلدان الاتحاد الأوروبي ملفي الهجرة واللجوء خارج إطار حدودها الجغرافية وسيادتها السياسية من خلال تصدير المقاربة الأمنية إلى دول الجنوب في تعاطيها مع قضية المهاجرين. بذلك، أصبحت الدول المجاورة بمثابة الدرك الأمني لأوروبا (Belguendouz, 2005, p. 156). أدت هذه السياسة الأمنية المشددة إلى تغيير مسارات ومشاريع المهاجرين واللاجئين الذين اضطروا إلى الاستقرار بدول جنوب البحر الأبيض المتوسط، رغم أن أوروبا شكلت الوجهة الأولى لهم ,Belguendouz, 2003) (p. 37، كما هو الشأن بالنسبة للمغرب الذي تحول من بلد مصدر للهجرة ومحطة عبور لأوروبا إلى بلد استقبال واستقرار المهاجرين القادمين من دول أفريقيا جنوب الصحراء، الشرق الأوسط، آسيا وأوروبا.

- إشكالية البحث

يعتبر المغرب بلدا متعدد الوظائف والأدوار في مجال الهجرة نظرا لموقعه الجيواستراتيجي. بالإضافة إلى كونه مصدر تقليدي للهجرة ومحطة عبور أساسية نحو الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط، فقد تحول في الآونة الأخيرة إلى بلد مستقبل للمهاجرين الذين يتوافدون على هذه الرقعة الجغرافية، التي تميزت عبر حقبها التاريخية بوصفها أرض للتعايش الديني والتلاقح الثقافي والتعدد الهوياتي (Chtatou, 2009, p. 149). خلال العقدين الأخيرين، شهد المغرب استقرار العديد من المهاجرين واللاجئين القادمين من دول أفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا. تختلف ظروف وسياقات هذه الهجرات الاختيارية والاضطرارية حسب مجموعة من العوامل التي تتراوح بين متابعة الدراسة والبحث عن فرص العمل، بين الفرار من الحروب الأهلية والبحث عن ملجأ آمن، بين الانفتاح على عوالم ثقافية وأنماط عيش جديدة والرغبة في الاستثمار في مشاريع اقتصادية (عبدالله أزرار، 2019، ص 194). يشكل مشهد الهجرات الدولية بالمغرب المعاصر مجموعة من الفئات الاجتماعية التي تختلف باختلاف الجنسية، الثقافة، الوضع القانوني، المكانة السوسيواقتصادية، المعتقد الديني والآراء السياسية.

في سياق ما يصطلح عليه ثورات " الربيع العربي "، شكل توافد أعداد متزايدة من اللاجئين السوريين أحد أهم هذه الهجرات التي عرفها المغرب باعتباره بلد استقرار ومحطة عبور نحو أوروبا في الآن نفسه. من بين حوالي 7087 طالب لجوء ولاجئ مسجل بالمفوضية السامية للاجئين بالمغرب، بلغ عدد اللاجئين السوريين حوالي 3487 شخص سنة 2017 (UNHCR-Maroc). بينما بلغ عدد اللاجئين وطالبي اللجوء سنة 2021 حوالي 952 14 من أصول أزيد من 45 دولة. في هذه السنة، بلغ عدد اللاجئين السوريين 4705 شخص. يشكل وصول أعداد كبيرة من العائلات السورية المهجرة ثلثي اللاجئين في المغرب. يعتبر تواجدها على الأراضي المغربية بمثابة ظاهرة اجتماعية حديثة ومستجدة مرتبطة بحالة الحرب الأهلية التي شهدتها سورية. بالإضافة إلى ذلك، تضم العائلات السورية اللاجئة أكبر عدد من الأفراد، حيث يبلغ متوسط عدد أفراد الأسرة السورية 3,83 شخص مقارنة بالعائلات اللاجئة القادمة من دول أفريقيا جنوب الصحراء التي تسجل 1,30 شخص فقط (UNHCR-Maroc). على مستوى الإقامة، يتسم استقرار اللاجئين السوريين بتنوع وتعدد أماكن الإقامة. تعيش العائلات السورية في أكثر من 40 مدينة مغربية التي تتوزع بين المدن الكبرى والمتوسطة والصغرى. ينتشر اللاجئون السوريون بالدرجة الأولى في الأوساط الحضرية أكثر من الأوساط القروية. يرجع توزيعهم في عدة مناطق حضرية

إلى عوامل اجتماعية واقتصادية مرتبطة بتكلفة المعيشة، القدرة الشرائية، تجمعات عائلية، شبكات اجتماعية، فرص الحصول على العمل، توفر السكن بتكلفة مناسبة. في ما يتعلق بالمستوى التعليمي، نجد أن نسبة 39 ٪ لم تتح لهم فرصة الولوج إلى المدرسة، 44 ٪ لديهم مستوى التعليم الابتدائي، 15 ٪ لديهم مستوى التعليم الثانوي و2 ٪ فقط لديهم مستوى التعليم العالي (UNHCR-Maroc). في المجال المهني، توضح الاحصائيات أن نسبة 43,8 ٪ من أرباب أسر اللاجئين يتعاطون لنشاط اقتصادي، 47,3 ٪ في صفوف الرجال و28 ٪ فقط في صفوف النساء. ترتفع نسبة ممارسة نشاط مهني في صفوف اللاجئين السوريين بمعدل 83,2 ٪، بينما تنخفض هذه النسبة في صفوف لاجئي أفريقيا الوسطى 24,4 ٪، اللاجئين اليمنيين 18,1 ٪، لاجئي جنوب السودان بنسبة 3 ٪. يعتبر قطاع الخدمات الأكثر توظيفا للاجئين في سوق الشغل المغربي بنسبة 28,8 ٪، يأتي قطاع البناء في المرتبة الثانية بنسبة 24,8 ٪، ثم يليه قطاع التجارة بنسبة 15,8 ٪، المطاعم 11 ٪، الفلاحة والزراعة 9,1 ٪، الصناعة 5 ٪ (HCP, 2020, p. 9).

شكل رقم 1 : عدد اللاجئين وطالبي اللجوء المسجلين لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالمغرب سنة 2021 حسب متغير الجنسية

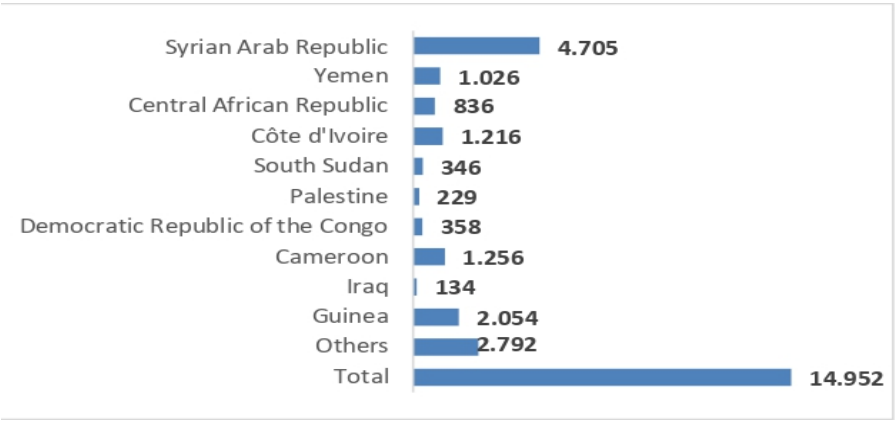

Source : UNHCR-Maroc, Note d'information en 2021, p. 1.

يعالج موضوع البحث إشكالية حصول اللاجئين السوريين على الشغل بالمغرب انطلاقا من دراسة حالة مدينة الدار البيضاء. تعتبر العاصمة الاقتصادية للمغرب المدينة الأكثر استقبالا

للمهاجرين الأجانب على الصعيد الوطني. لقد أحدثت الهجرة الداخلية، القروية والحضرية، والهجرة الدولية تحولات كبرى مست البنية الاقتصادية والثقافية وأشكال السكن وأنماط العيش بمدينة الدارالبيضاء. عبر التاريخ، شكلت الدارالبيضاء أكثر المدن استقطابا للتجار والحرفيين والفلاحين والعمال والمقاولون ورجال الأعمال. ترجع هذه الجاذبية إلى كون الدارالبيضاء مركز تجاري وصناعي تتركز فيه مختلف الأنشطة الاقتصادية والمبادلات المالية ووسائل المواصلات الحديثة. بذلك، يشكل الوجهة الأولى للمهاجرين المغاربة والأجانب بحثا عن فرص العمل وتحسين الأوضاع السوسيواقتصادية. أدت تدفقات الهجرة ومعدلات النمو الطبيعي إلى نمو حضري وتوسع عمراني متسارع أثر بشكل سلبي على نوعية الخدمات العمومية وجودة الحياة بمدينة الدارالبيضاء. عانت هذه الأخيرة من ضغوطات ديمغرافية كبيرة بسبب تزايد وتكاثر السكان الحضريين.

حسب أرقام الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 بالمغرب، بلغ عدد سكان مدينة الدارالبيضاء حوالي 3.359.818 شخص. بذلك، لم تعد الدارالبيضاء قادرة على تلبية الحاجيات الحيوية للسكان المغاربة والأجانب على مستوى السكن، النقل، الصحة، التعليم، الشغل، النظافة والأمن. أصبحت العاصمة الاقتصادية عاجزة على إدماج الساكنة في نسيجها الحضري الفسيفسائي والفوضوي. اليوم، تندرج الدارالبيضاء ضمن الميتروبولات العالمية الكبرى التي تستقطب الرساميل، السلع، المعاملات، وسائل التكنولوجيا الحديثة، الأسواق والمراكز التجارية الكبرى. لكنها تواجه في الوقت نفسه تحديات اجتماعية واقتصادية كبرى تؤثر على جودة الحياة الحضرية، تتجلى في ارتفاع معدلات البطالة والجريمة وانعدام الأمن الحضري والتلوث البيئي، تنامي الأحياء الهامشية وانتشار دور الصفيح، تفشي الأمراض النفسية والتعاطي للمخدرات والاقصاء الاجتماعي.

من خلال موضوع البحث، نسائل علاقة اللاجئين السوريين بسوق الشغل المغربي انطلاقا من نموذج مدينة الدارالبيضاء. فالعاصمة الاقتصادية للمغرب تضم أكبر عدد من اللاجئين السوريين المقيمين بالبلد، بحيث تستضيف في مجالاتها الحضرية أكثر من 692 لاجئ سوري، وهو ما يمثل 20 ٪ من مجموع السكان السوريين المنفيين على التراب المغربي (UNHCR-Maroc). نسائل من خلال مؤشر العمل مسألة اندماج اللاجئين السوريين بالمجتمع المغربي. يعتبر الولوج إلى سوق الشغل شكل من أشكال مشاركة اللاجئين في الحياة السوسيومهنية للبلد المضيف. يعكس النشاط المهني انخراطهم في الحياة الاجتماعية والعملية للمجتمع المستقبل. منذ أعمال إيميل دوركهايم حول تقسيم العمل

الاجتماعي، يؤكد العديد من علماء الاجتماع على أن الشغل يشكل دعامة أساسية للاندماج الاجتماعي في المجتمعات الصناعية (Durkheim, 1893, p. 67. Schnapper, 2008, p. 2).

يسمح العمل ببناء وتعزيز الرابط الاجتماعي، ذلك أنه أساس رابط المشاركة العضوية (Paugam, 2008, p.p.1-3.). كما يتيح للعمال المواطنون والأجانب إمكانية الحصول على أجرة وتأسيس أسرة، نسج علاقات اجتماعية مع زملاء العمل، تحسين ظروفهم السوسيواقتصادية والولوج إلى الخدمات الأساسية من تغطية صحية وحماية اجتماعية. بالنسبة للاجئين السوريين الفارين من ظروف الحرب، يعتبر الشغل مصدر للأمن النفسي والاستقرار الاجتماعي والعيش الكريم. تعكس الحركية الاجتماعية نجاح الاندماج المهني في النسيج الاقتصادي الحضري. على العكس من ذلك، تبرز ظروف العيش الهشة انعدام الاستقرار المهني. فالبطالة تبرز بالملموس فشل الاندماج وعدم نجاعة السياسات الاقتصادية في مجال تشغيل المواطنين والأجانب.

يعتبر الاندماج المهني للاجئين السوريين أحد أهم الركائز التي يمكن أن تشكل عامل نجاح أو فشل السياسة العمومية للهجرة. يشكل الولوج إلى سوق الشغل، بعيدا عن كل أشكال الاقصاء والتمييز، التحدي الأبرز الذي يواجهه اللاجئون والمجتمع وبلد الاستقبال. يتعلق الأمر بمدى قدرة سوق العمل على احتواء وادماج اللاجئين السوريين القادمين إلى المغرب لأسباب متعددة تتأرجح بين ما هو سياسي (حروب وصراعات مسلحة)، وما هو اجتماعي (تهميش وهشاشة) وعائلي (الالتحاق بأحد أفراد الأسرة)، وما هو اقتصادي (انعدام فرص الشغل في بلدان مجاورة لسورية ومشكل البطالة)، وما هو نفسي (البحث عن ملجأ آمن والرغبة في النجاح وتحقيق الذات). فبوصولهم للمغرب، يسلك اللاجئون السوريون مسارات متباينة ومختلفة في بحثهم المضني عن شغل يضمن لهم كرامة العيش وتحسين ظروفهم السوسيواقتصادية، خصوصا عندما نعلم أن أغلبهم يعتبرون شباب، متزوجون وأرباب أسر يحملون ثقل المسؤوليات العائلية والاجتماعية. من خلال هذه الورقة البحثية، نسعى للإجابة على التساؤلات التالية : إلى أي مدى يمكن اعتبار الحصول على الشغل مؤشر لاندماج اللاجئين السوريين بالمجتمع المغربي ؟ كيف يحقق اللاجئون السوريون اندماجهم المهني ؟ ما هي الاكراهات التي تعيق ولوجهم إلى سوق العمل ؟ ما هي استراتيجيات العيش التي يعتمدها اللاجئون السوريون من أجل إعالة أسرهم ؟

- منهجية الدراسة

تبلورت فكرة إنجاز دراسة حول أشكال انخراط اللاجئين السوريين في الحياة العملية والمهنية للمجتمع المضيف، نظرا لغياب أبحاث ميدانية حول اندماجهم في سوق الشغل المغربي. تبقى الدراسات المتعلقة بهجرة اللاجئين السوريين بالمغرب نادرة وقليلة. في المقابل، تركزت أغلب الأبحاث حول المهاجرين القادمين من دول أفريقيا جنوب الصحراء. حسب نور الدين هرامي، اتخذت هذه الدراسات حول الهجرات الدولية بالمغرب منحيين : منحى قانوني ومنحى سوسيولوجي. فيما يتعلق بالمنظور القانوني، تناولت بالدرس والتحليل القانون رقم 03-02 المتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالمملكة المغربية وبالهجرة غير المشروعة، حيث أبرزت كيف انخرطت الدولة المغربية في تبني الاستراتيجية الأوروبية المتمركزة حول المقاربة الأمنية والزجرية للهجرة، ليتحول بذلك المغرب بموجب هذه السياسة إلى حارس أمني لأوروبا. أما المنظور السوسيولوجي، فقد أفرز دراسات ميدانية حول المهاجرين القادمين من أفريقيا جنوب الصحراء : البروفيل الاجتماعي للمهاجرين، مسارات الهجرة، ظروف التنقل والترحال، عوامل الهجرة، ظروف العيش في المغرب، الحصول على السكن والولوج إلى سوق الشغل، أشكال التنظيم ونوعية العلاقات مع السكان المحليين/المغاربة (Harrami, 2010, p.p. 195-196). فيما يخص الهجرة السورية بالمغرب، يمكن رصد بعض الأبحاث ذات الطابع الاستكشافي لدينامية هجروية جديدة تشكلت عقب اندلاع النزاع المسلح بسورية سنة 2011 : إعادة بناء قصص ومسارات الهجرة القسرية (Bennani, 2017, p. 10)، تحديات اندماج الأطفال السوريين اللاجئين بالمدرسة المغربية ,Lfatmi) 2017, p. 14)، تصورات وتمثلات الساكنة المغربية حول وفود واستقرار اللاجئين السوريين ,Talbioui) 2020, p. 151)، صورة اللاجئين السوريين في وسائل الاعلام الالكترونية (عبدالله أزرار، 2019، ص 192). أشكال تعامل الدولة المغربية مع اللجوء السوري من خلال السياسة الجديدة في مجال الهجرة واللجوء المتمركزة حول تسوية أوضاع إقامة الأجانب بالمغرب ,Sidi Hida, 2015, p. 89. Benjelloun) 2017, p. 35. Khrouz, 2019, p. 394)

يرجع اهتمامنا بإشكالية الاندماج المهني للاجئين السوريين بالمجتمع المغربي بالأساس إلى غياب دراسة ميدانية حول هذا الموضوع. لهذه الاعتبارات، اعتمدنا المنهجية الكيفية كمقاربة من أجل تحليل سلوكات وخطابات اللاجئين السوريين حول مسألة الشغل بالمجتمع المغربي الحضري. ذلك أن غالبية اللاجئين السوريين يتمركزون بالأساس بالمدن والأوساط الحضرية والشبه حضرية. يقطنون في أكثر من 40 مدينة مغربية، الغالبية منهم يتخذون من مدينة الدارالبيضاء ملجأ لهم. خلال تجميع المعطيات الميدانية، اعتمدنا في هذا البحث على المقابلة شبه موجهة والملاحظة المباشرة. بدت لنا المنهجية الكيفية الأنسب والأكثر ملائمة لنوعية الموضوع المدروس. تتيح هذه المقاربة النوعية إمكانية وضع الفاعل

الاجتماعي في صلب التحليل والفهم السوسيولوجي. كما تسمح بالتعمق في واقع التجربة المهنية للاجئين السوريين المقيمين في مدينة الدارالبيضاء. يتيح لنا تحليل مؤشر الشغل إمكانية فهم صعوبات وتحديات اندماج اللاجئين السوريين في المجتمع المغربي. في هذا الإطار، مكنتنا الملاحظة من رصد ممارسات واستعمالات اللاجئين السوريين للفضاء العام من أجل الحصول على مصادر الدخل وموارد العيش : التسول، طلب المساعدة والإعانة، ممارسة المهن الحضرية الصغرى، التجارة المتجولة. تعكس استراتيجيات العيش تعدد العلاقات التي ينسجها اللاجئون السوريون في الأوساط الحضرية : الحي السكني، الأسواق، الشارع، المساجد، الحدائق وإشارات المرور. كما يعكس تواجدهم في أماكن حضرية مختلفة صعوبة الاندماج في المجتمع المستقبل. تتقاطع استراتيجيات العيش مع أشكال مختلفة لتملك واحتلال المجال العام. يترجم تواجدهم الهامشي في المدينة أشكالا متنوعة من الهشاشة والاقصاء الاجتماعيين. تكمن الميزة الأساسية للملاحظة في طريقتها المباشرة، فهي تمكن الباحث من دراسة السلوك عند حدوثه. لا يضطر الباحث إلى توجيه الأسئلة للأفراد حول سلوكهم الشخصي أو حول أفعال الآخرين، وإنما يقوم بمعاينة الأفراد والجماعات أثناء قيامهم بسلوكيات داخل مجال ما (شافا فرانكفورت ناشمياز، دافيد ناشمياز، 2004، ص 212). في إطار الملاحظة المباشرة، عاينت كذلك المطاعم والمتاجر والمقاولات الخاصة التي يمتلكها اللاجئون السوريون في مدينة الدارالبيضاء. مكنتني الملاحظة من رصد العلاقات الاجتماعية التي ينسجها المغاربة مع السوريين في فضاءات العمل. ينتمي هؤلاء التجار والمقاولون السوريون للطبقة المتوسطة ويتمتعون بسمعة جيدة ويعيشون في ظروف سوسيواقتصادية مريحة. خلال البحث الميداني، اعتمدنا كذلك على تقنية المقابلة شبه موجهة التي تضمنت أسئلة محددة ومرتبة في إطار دليل المقابلة. قمنا بتوجيه هذه الأسئلة بشكل فردي على المبحوثين بنفس الكلمات والترتيب. بالإضافة إلى ذلك، تركنا الحرية للمبحوثين في الإجابة وإنتاج خطاب غني بالمعاني والدلالات. تعكس شهاداتهم وتصريحاتهم واقعهم اليومي وتجاربهم المعاشة داخل فضاءات العمل. تضمن دليل المقابلة أسئلة متعلقة باستراتيجيات العيش والعمل في مدينة الدارالبيضاء : طرق البحث عن العمل، المستوى التعليمي والمؤهلات المهنية، مصادر الدخل، وضعية البطالة والهشاشة المهنية، ظروف العمل. بلغ عدد الأفراد المستجوبين 25 لاجئ سوري مقيم في الدارالبيضاء : أحياء فرح السلام، عين الشق، عين السبع، بنمسيك، بوركون ووسط المدينة. أنجزت المقابلات الفردية بين سنتي 2019 و2021. فيما يتعلق بالخصائص السوسيوديمغرافية، شملت العينة المستجوبة 25 لاجئ سوري متزوج من جنس الذكور، تتراوح أعمارهم ما بين 30 سنة و54 سنة، قدموا من أرياف ومدن سورية مختلفة كحمص، حلب، حماه ودمشق. من حيث الوضعية القانونية، حصل كل السوريين المستجوبين على صفة اللجوء من لدن المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، في حين لم تمنح لهم الدولة المغربية

الحماية القانونية والاعتراف بصفة اللجوء في ظل عدم مصادقة المغرب على القانون الوطني الجديد المتعلق باللجوء والكفيل بتحديد وضعية السوريين الفارين من النزاع المسلح. في ذات السياق، تمكن 17 مبحوث من تسوية وضعية الإقامة القانونية في إطار السياسة المغربية الجديدة في مجال الهجرة واللجوء، في حين يقيم 8 من السوريين المستجوبين في وضعية غير قانونية بالمغرب. بالإضافة إلى ذلك، تسعة سوريين هجروا إلى المغرب قبل اندلاع الحرب الأهلية في سورية، ثم تقدموا بطلبات اللجوء لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالرباط نظرا لعدم قدرتهم على العودة إلى بلدهم الأصلي بسبب الخوف من انعكاسات الحرب والاضطهاد على سلامتهم الجسدية والنفسية. تتميز هذه الفئة الاجتماعية المحظوظة بحصولها على مستوى تعليمي عالي وشواهد دراسية ومهنية في مجالات الاقتصاد والتجارة والقانون وتسيير المقاولات. تنتمي هذه الفئة إلى الطبقات الاجتماعية المتوسطة التي استقرت بالأساس في الأحياء الحضرية المتوسطة والراقية لمدينة الدارالبيضاء، كما تتعاطى للأنشطة المهنية المرتبطة بالتجارة والمقاولة والأعمال الحرة. بينما بلغ عدد اللاجئين السوريين المبحوثين الفارين من الحرب 16 مستجوب الذين نزحوا قسرا من بلدهم بحثا عن ملجأ آمن خارج الحدود السورية. فيما يخص مستواهم الدراسي، لم يتجاوز اللاجئين السوريين مستوى التعليم الابتدائي والاعدادي. لقد استقر هؤلاء السورين في إطار تجمعات عائلية بحي فرح السلام الهامشي. تتسم أوضاعهم الاجتماعية والمهنية بالفقر والهشاشة حيث استنزفت الحرب والهجرة القسرية مواردهم المالية. اشتغلوا في سورية في مجالات اقتصادية مختلفة شملت المطاعم والمقاهي والتجارة والفلاحة والبناء. في مدينة الدارالبيضاء، تبنوا استراتيجيات مختلفة من أجل الحصول على مصادر الدخل كالشغل غير المهيكل والتسول والاعتماد على الإعانات المؤسساتية والمساعدات الاجتماعية.

1. استراتيجيات مقاومة اللاجئين السوريين لأوضاع الفقر والهشاشة

1.1 ظروف العمل

يشكل إيجاد فرص العمل بمدينة الدارالبيضاء الرهان الأكبر الذي يواجهه اللاجئون السوريون. بعد تجاوزهم لعدة إكراهات مرتبطة بالموت، الحرب، الاضطهاد، الحدود والهجرة القسرية، يواجه اللاجئون السوريون تحديات جديدة في مجتمع الاستقبال. يبقى الحصول على موارد مالية للعيش وضمان الاحتياجات الأساسية للأسرة أحد أهم هذه الرهانات التي تمارس ضغوطا كبيرة على الآباء السوريين اللاجئين بالمغرب. فالحصول على شغل قار في الدارالبيضاء ليس بالأمر السهل، نظرا للإكراهات البنيوية التي تفرض عدم المساواة في سوق العمل بين المواطنين والأجانب، سواء تعلق الأمر بالقطاع المهيكل أو القطاع غير المهيكل. يعاني اللاجئون السوريون المستجوبون من مشكل العطالة والبطالة في المجتمع المغربي الحضري، بالإضافة إلى سوء ظروف العمل والهشاشة المهنية : طول ساعات

العمل، أجرة زهيدة، انعدام الحماية الاجتماعية والاستغلال المهني. مما أدى بهم إلى ابتكار استراتيجيات العيش والمقاومة من أجل الحصول على مصادر مدرة للدخل وإعالة أسرهم وتوفير الاحتياجات الأساسية لأبنائهم من مأكل ومسكن وملبس وتطبيب وتمدرس. يطرح هذا التحدي الاقتصادي في إطار واقع موضوعي تتزايد فيه معدلات البطالة لدى الشباب المغربي المؤهل والحامل للشواهد مقابل تراجع مناصب الشغل في الوظيفة العمومية. بالإضافة إلى عدم قدرة سوق الشغل في القطاع الخاص على إدماج شرائح واسعة من الشباب المغربي والأجنبي، وذلك بالرغم من سن سياسات عمومية في مجال التشغيل وتحفيز المقاولاتية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية وإطلاق مجموعة من المشاريع الاقتصادية في قطاعات متعددة كالفلاحة والطاقات المتجددة ووسائل المواصلات والتكنولوجيات الحديثة والتجارة والسياحة الداخلية والدولية وصناعة السيارات والطائرات (عبدالله أزرار، 2020، ص 206). لا تنعكس هذه البرامج السياسية والمشاريع الماكرواقتصادية على أوضاع عيش الشرائح الاجتماعية البسيطة ذات الدخل المحدود، سواء تعلق الأمر بالمغاربة أو الأجانب المقيمين بالمغرب.

أمام تأزم الأوضاع السوسيومهنية، يتعرض اللاجئون السوريون باستمرار لضغوطات اجتماعية واقتصادية مرتبطة بالأدوار والوظائف المرتبطة بهم كأرباب أسر وبضعف فرص الشغل في مجتمع الإقامة. تعترض مسألة اندماجهم في سوق العمل العديد من العقبات. من خلال شهاداتهم، عبر اللاجئون السوريون عن خيبة الأمل والإحباط أمام الصعوبات التي تواجههم في إيجاد عمل يتسم بالهشاشة والأجور الضعيفة. في الواقع، يعاني اللاجئون الذين تمت مقابلتهم من أشكال الاقصاء السوسيومهني في سوق العمل. بذلك يضطرون للعمل بشكل مؤقت في القطاع غير المهيكل، خاصة في أنشطة البناء، التجارة المتجولة، الحراسة، المهن الحضرية الصغرى، المطاعم والمقاهي. تشكل هذه المهن التي تتطلب مهارات متدنية إحدى استراتيجيات مقاومة أوضاع الفقر والبطالة. تساعدهم هذه الأنشطة المدرة للدخل على التأقلم مع أوضاعهم الجديدة في المجتمع المغربي. عموما، يتواجد هؤلاء اللاجئون السوريون في وظائف تتسم بضعف الأجرة، عمل جزئي ومؤقت، انعدام فرص تحسين الأوضاع الاقتصادية، غياب فرص الترقية المهنية، غياب شروط الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية. بناءا على ما سبق، فهم معرضون لمختلف أشكال الهشاشة المهنية وسوء المعاملة والاستغلال في سوق الشغل. يؤدي بهم عدم الاستقرار المهني إلى الشعور بانعدام الأمن الاجتماعي. يؤثر عدم الاستقرار المهني بشكل سلبي على ظروفهم الاجتماعية واندماجهم الاقتصادي في النسيج الحضري لمدينة الدارالبيضاء. كما عمقت الحرب الأهلية السورية من مآسيهم وفقرت العديد من الأسر السورية المهجرة قسرا إلى بلدان اللجوء، حيث تدهورت أوضاعهم النفسية والاجتماعية والاقتصادية. تعكس خطاباتهم نوعية العوائق التي تعترض مسار بحثهم المضني عن عمل :

" لما كنت في سورية قبل اندلاع الحرب، كنت أملك محل خاص، كنت بائع دجاج. لما وصلت إلى الدارالبيضاء، بحث عن عمل في نفس المجال، فوجدت شغل مع مغربي لديه محل لبيع الدجاج. كان يعطيني 70 درهم في اليوم، طبعا الراتب ضعيف وزهيد، لا يغطي جميع مصاريفي الشهرية من تسديد راتب الإيجار، فاتورة المياه والكهرباء، الأكل، اللباس والدواء. حاليا، أنا لا أعمل، أصبحت عاطل عن العمل، لم أعد أشتغل بسبب سوء ظروف العمل. حاليا، أعتمد على التسول في المساجد والشوارع" ، لاجئ سوري، 36 سنة، قادم من مدينة حمص.

" إذا كنت ترغب في الحصول على الوظيفة بالمغرب، يجب أن تكون حاصل على شواهد وإيجاد التواصل باللغة الفرنسية. فمعظم الشركات تشترط في التوظيف إتقان اللغة الفرنسية والتوفر على مستوى تعليمي جيد. بالنسبة لي، من الصعب أن أجد عمل في هذه الشركات لأنني لا أتحدث سوى العربية وغادرت المدرسة مبكرا، لم أكن مجتهد لذلك لم أتحصل على شهادة تعليمية. أتمنى أن يكون لدي رأسمال اقتصادي حتى أتمكن من فتح متجر مختص في بيع الملابس والعطور ومواد التجميل. لما كنت في سورية، كانت أوضاعي المعيشية لا بأس بها، كنت مرتاح نفسيا. لكن الحرب أجبرتنا قسرا على مغادرة بلدنا، تركنا بشكل اضطراري منازلنا، بيوتنا، شغلنا، أرضنا وممتلكاتنا. حاليا، لم نعد نملك شيئا، سورية دمرت، دمرت معها مشاريعنا وأحلامنا وطموحاتنا. بسبب الحرب واضطراب الأوضاع، أصيب العديد من السوريين بالصدمة والاكتئاب والإحباط والقلق النفسي. قتل العديد من السوريين، شردت العائلات وفقرت الأسر. يعني مررنا بظروف وأوضاع صعبة وقاسية. حاليا بعد وصولي للمغرب واستقراري بالدارالبيضاء، صرت أملك عربة متجولة، أبيع الحلويات السورية كالكعك السوري، البسبوسة، رز بالحليب، الحلابية والفلافل. يعني الحمدلله، يمكنني هذا المشروع التجاري الصغير من الحصول على دخل بسيط وإعالة أسرتي" ، لاجئ سوري، 30 سنة، قادم من مدينة حمص.

فيما يتعلق بالاندماج المهني في سوق الشغل المهيكل، فاللاجئون السوريون يجدون صعوبة في بحثهم المستمر عن عمل مرض يضمن لهم كرامة العيش. تنعكس الحالة السوسيواقتصادية الهشة وندرة فرص العمل بشكل سلبي على الآباء السوريين المنوطين بأدوار اجتماعية تفرض عليهم إعالة أسرهم. يرجع استبعادهم من سوق العمل المهيكل إلى تدني مستوياتهم التعليمية وضعف الرأسمال الثقافي حسب تعبير عالم الاجتماع الفرنسي بيير بورديو (Bourdieu, 1970, p. 89) . يتطلب الحصول على وظيفة في سوق الشغل المغربي التوفر على حد أدنى من المؤهلات المهنية، القدرات اللغوية التواصلية والشواهد التعليمية. يؤثر عامل انخفاض الرأسمال التعليمي واللغوي بشكل كبير على حظوظ وفرص اللاجئين السوريين في الحصول على وظيفة في مدينة الدارالبيضاء. كما أن وضع الأجنبي يزيد من تعقيد وضعهم في سوق العمل. يعاني الأجنبي من تميز في الولوج إلى سوق الشغل مقارنة

بالمواطنين المغاربة الذين يحظون بالأولوية والأسبقية في التشغيل. تشتد هذه المعاملة التمييزية من طرف أرباب العمل عندما يكون اللاجئ السوري مقيم في وضع غير قانوني، حيث يتعرض للتمييز والاستغلال المهني نظرا لهشاشة وضعه القانوني. يؤثر الوضع القانوني الممنوح للاجئين السوريين على مسارات اندماجهم السوسيومهني في مجتمع الاستقبال. فبرجوع إلى السياسة المغربية الجديدة في مجال الهجرة واللجوء، نجد أنها جاءت كاستجابة لضغوطات الاتحاد الأوروبي المتمركزة حول مراقبة الحدود وتشديد السياسة الأمنية، وكتعبير عن إرادة سياسية مستقلة للدولة المغربية في تدبير ملف الهجرة باعتباره ركيزة دبلوماسية لإعادة التموقع على مستوى القارة الأفريقية ,Ait Ben Lmadani et al, 2016) (14 .p. يتجسد التوجه السياسي نحو أفريقيا من خلال إبرام شركات اقتصادية وإنشاء مجموعة من المقاولات بالدول الأفريقية واستثمار العلاقات التجارية والدينية والثقافية المتجذرة في التاريخ. في حين نسجل الموقع الهامشي الذي تحتله مسألة اللاجئين السوريين في هذه التدابير والإجراءات السياسية المغربية. فالدولة المغربية لم تحسم بعد في تحديد وضعيتهم القانونية نظرا لتأخرها غير المبرر في المصادقة على مشروع قانون خاص باللجوء. بذلك اكتفت الدولة المغربية بتسوية أوضاع ما يفوق 5000 سوري بوصفهم مهاجرين "غير شرعيين" سنة 2014، رغم أنهم لا تتوفر فيهم الشروط والمعايير المحددة في الدورية الخاصة بتسوية أوضاع الأجانب التي تشمل مجموعة من الفئات : الأجانب المتزوجين من مواطنين مغاربة والذين يتوفرون على ما يثبت ما لا يقل عن سنتين من الحياة المشتركة، والأجانب المتزوجين من أجانب آخرين مقيمين بصفة قانونية بالمغرب والذين يتوفرون على ما يثبت مدة لا تقل عن أربع سنوات من الحياة المشتركة، الأطفال المولودين في إطار حالتي الزواج السالفة الذكر، والأجانب الذين يتوفرون على عقود عمل فعلية لمدة لا تقل عن سنتين، والأجانب الذين يتوفرون على ما يثبت إقامتهم بالمغرب لمدة لا تقل عن خمس سنوات متواصلة، والأجانب المصابين بأمراض خطيرة والموجودين فوق التراب الوطني قبل 2013. تعبر هذه السياسة العمودية عن تصور بيروقراطي وكمي لإشكاليات الهجرة التي أفرغت من بعدها التضامني الإنساني. هذا الأخير من شأنه أن يؤدي وظيفة الحماية والاعتراف باللاجئين السوريين في المجتمع المغربي. كما سيسهل سيرورة اندماجهم الاجتماعي والاقتصادي في بلد الإقامة. بالتالي، تفادي مسألة الاقصاء الممنهج على أساس الجنس، الجنسية، الانتماء الاجتماعي، المعتقد الديني والآراء السياسية (Bolzman, 2001, p.136).

صورة رقم 1 : بطاقة تسوية وضعية إقامة المهاجر الأجنبي على التراب المغربي

Source : Badreddine Krikez, « Le choix dans l'asile : les parcours des réfugiés syriens à Casablanca entre le choix et la contrainte », p. 11.

صورة رقم 2 : بطاقة تسجيل اللاجئين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالمغرب

Source : Badreddine Krikez, « Le choix dans l'asile : les parcours des réfugiés syriens à Casablanca entre le choix et la contrainte », p. 11.

أشارت العديد من الدراسات الدولية إلى مجمل الصعوبات التي يواجهها المهاجرون في سوق العمل، والتي تؤدي إلى التعاطي لأنشطة مهنية هشة ذات الدخل المحدود في القطاع غير المهيكل. كما تؤدي هذه الصعوبات إلى ارتفاع وانتشار نسب البطالة في صفوف اليد العاملة الأجنبية غير المؤهلة (Tavan, 2006, p. 82). فيما يخص السياق المغربي، تتركز شرائح واسعة من الأجانب في قطاعات

اقتصادية مشغلة لليد العاملة. فالمهاجرون القادمون من دول أفريقيا جنوب الصحراء يزاولون مهن البناء والأشغال العمومية، بذلك يشكلون يد عاملة مهمة تغطي الخصاص الحاصل في سوق الشغل في ظل تراجع اليد العاملة المغربية على مزاولة هذه المهن الشاقة والموصومة. أما المهاجرون الأوروبيون يستثمرون رساميلهم الاقتصادية والثقافية من أجل إنشاء مقاولات مشغلة لليد العاملة المحلي . (Therrien et al, 2014, p. 26. Pellegrini, 2016, p.p. 2-6) بينما يشتغل اللاجئون السوريون بالأساس في التجارة والصناعة والحرف والمطاعم المتخصصة في تحضير الأكلات السورية. سهلت شبكاتهم الاجتماعية من حظوظ اشتغالهم لدى ملاك سوريين للمطاعم في مدينة الدارالبيضاء. توفر هذه المشاريع الاقتصادية ذات البعد الثقافي العديد من فرص الشغل للعمال المغاربة والسوريين. تشير الاحصائيات إلى وجود أكثر من 500 مطعم مختص في الأكل السوري بالمغرب. تشغل هذه المطاعم السورية أكثر من 1500 سوري لاجئ وفدوا قسرا في السنوات القليلة الماضية (عبدالله أزرار، 2019، ص 200). بذلك تساهم هذه المطاعم في توظيف الكثير من اليد العاملة المغربية والسورية وخلق تنافسية على مستوى هذا القطاع الخدماتي، حيث تسارع بعض المقاولون المغاربة إلى إنشاء مطاعم مشابهة توظف خبرات سورية مختصة في تحضير الأطباق السورية.

تعرف مجتمعاتنا المعاصرة اليوم أزمة تشغيل الأجانب في سوق الشغل مع ظهور أشكال البطالة الهيكلية وعدم قدرة الدولة على توفير الحد الأدنى من الأمن والحماية الاجتماعية للمهاجرين واللاجئين من عواقب الهشاشة والفقر والاقصاء (Bolzman, 2001, p.136. Yves Cusset et al, 2015, p.p. 2-6). بالإضافة إلى هذه العوائق، يؤثر عدم إتقان اللاجئين السوريين للغة الفرنسية بشكل سلبي على اندماجهم المهني في سوق الشغل المغربي. يعيق ضعف الرأسمال اللغوي المشاركة الاقتصادية للاجئين السوريين في المجتمع المغربي. تشكل اللغة الفرنسية، باعتبارها لغة الإدارات والعمل والمعاملات، عائق أمام الاندماج السوسيومهني للأجانب غير الناطقين بها. في هذا الصدد، يمكن الإشارة على سبيل المثال إلى أن المهاجرون الأفارقة الفرونكوفونيون يجدون فرص العمل في مراكز الاتصال. يوفر هذا القطاع المهني الخدماتي إمكانية اندماج المهاجرون القادمون من أفريقيا جنوب الصحراء بالمغرب، رغم معاناة البعض منهم من سوء ظروف العمل وعدم التصريح في صناديق الضمان الاجتماعي (Weyel, 2017, p.p. 46-48). في ذات السياق، يمكن طرح عوامل أخرى تعيق حصول الأجانب عموما، اللاجئون السوريون خصوصا، على الشغل بالمجتمع المغربي. ينحدر الآباء السوريون المستجوبون من خلفيات ثقافية وأصول اجتماعية متواضعة. يستقرون بالأساس في أحياء حضرية هامشية ومقصية : الفصل المكاني، ارتفاع معدلات البطالة، ضعف المستويات التعليمية، البعد الجغرافي عن مناطق العمل، تدهور الأوضاع السوسيواقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، يقيد قانون الشغل المغربي إمكانية حصول

الأجانب على العمل. لا تسهل التشريعات القانونية المغربية حظوظ الأجانب في الولوج إلى سوق الشغل. يعيق القانون المغربي الاندماج الاقتصادي للمهاجرين الأفارقة واللاجئين السوريين في المجتمع المضيف. يشترط هذا الإطار القانوني عدم وجود مواطنين مغاربة متقدمين لشغل الوظيفة التي يرغب الأجانب في الولوج إليها، وذلك في سياق عام يعرف ارتفاع نسب البطالة في صفوف الشباب المغربي ,Polistena). (2017, p.p. 35-36 لذلك تحظى الساكنة المغربية بالأفضلية والأولوية في التشغيل على حساب الأجانب. يمارس هذا القانون

تمييزا ما بين المواطنين المغاربة والأجانب في الولوج إلى سوق الشغل. يقلص هذا التمييز القانوني من فرص الاندماج السوسيواقتصادي للأجانب بالمجتمع المغربي. تأزم الهشاشة القانونية للاجئين السوريين من الأوضاع المعيشية وتضعهم وجها لوجه أمام مأزق الفقر والتهميش. تمارس الاكراهات الاقتصادية (سوق الشغل المغربي) والاكراهات القانونية-المؤسساتية (السياسة المغربية الجديدة في مجال الهجرة واللجوء، قانون الشغل...) استبعادا مزدوجا double exclusion للاجئين السوريين المقيمين بالمغرب. ينتج تعاطي الدولة المغربية مع ملف اللاجئين، خاصة السوريين، أشكالا متعددة من الاقصاء السوسيوقانوني في مجتمع اللجوء. فحرمان هؤلاء من حقوقهم المدنية والاقتصادية والاجتماعية يضعهم على هامش المجتمع المغربي.

صورة رقم 3 : التجمع السكني للاجئين السوريين بحي فرح السلام الهامشي

المصدر: صورة شخصية، 2021/12/23

2.1 أشكال المساعدة الاجتماعية

ساهمت الحرب والهجرة القسرية في تفقير عدد كبير من الأسر السورية اللاجئة. كما أدت التنقلات العابرة للأوطان إلى استنزاف الموارد المالية التي كانت بحوزة اللاجئين السوريين. لقد فقدت العائلات السورية منازلها وأراضيها وممتلكاتها في بلدها الأصلي، بينما ظلت رهينة المساعدات الإنسانية التي تتلقاها في بلدان اللجوء. تعتبر المساعدات الاجتماعية إحدى استراتيجيات العيش التي يعتمدها اللاجئون السوريون لمقاومة أوضاع الفقر والحرمان. فالفقير حسب تعريف عالم الاجتماع الألماني جورج سيمل هو ذلك الانسان المساعد، أي الذي يعتمد بشكل جزئي أو كلي على المساعدات التي يتلقاها من طرف المؤسسات الاجتماعية المختصة، بذلك تتحدد وضعية الفقير بعلاقة المساعدة التي يحصل عليها من طرف الدولة والمجتمع (Bisiaux, 2012, p. 66). بذلك يمكن اعتبار اللاجئين السوريين بمثابة فقراء نظرا لارتباطهم بمؤسسات المساعدة الاجتماعية، والتي بقدر ما تخفف إلى حد ما من أوضاعهم السوسيومهنية الهشة بقدر ما تعمق من درجة الوصم الاجتماعي ومن دونية نظرة الآخر. بالمغرب الذي يستقبل الآلاف من اللاجئين السوريين نجد أن حجم المساعدات الإنسانية المؤسساتية، التي تمنحها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشراكة مع جمعيات المجتمع المدني، تقل بشكل كبير مقارنة بالدول المجاورة لسورية حيث يتركز الملايين من الفارين من النزاع المسلح. مما يضاعف من أشكال الفقر والاغتراب ويعمق من المعاناة النفسية والاجتماعية للاجئين السوريين المقيمين بالأحياء الهامشية لدارالبيضاء. بالمغرب، تسعى المفوضية السامية للاجئين بشراكة مع جمعيات المجتمع المدني إلى توفير الحاجيات الأساسية للاجئين في حياتهم اليومية، كمؤسسة شرق-غرب والجمعية المغربية لدعم وإنعاش المقاولة الصغرى. من خلال هذه الشراكة بين المنظمة الدولية والجمعيات المغربية، تتعدد أشكال الحماية والمساعدات المؤسساتية للاجئين. قد تخص العودة الطوعية إلى الوطن الأصلي أو تشمل الاندماج المحلي في البلد المضيف أو إعادة التوطين في بلد آمن (Girardot, 2015, p. 7). في ظل عدم وجود إطار قانوني فعلي للجوء في المغرب، فإن المفوضية السامية الدولية هي التي تتكفل بتحديد وضع اللاجئين وحمايتهم ومساعدتهم. تماطل الدولة المغربية في المصادقة على قانون وطني متعلق باللجوء منذ إعلانها عن تبني سياسة جديدة في مجال الهجرة واللجوء سنة 2013. بذلك يستمر تجميدها لمسلسل اللجوء ويستمر عدم اعترافها القانوني والمؤسساتي بوضع اللاجئين السوريين على الأراضي المغربية، رغم مصادقتها على اتفاقية جنيف لسنة 1951 المتعلقة بوضع اللجوء. بالتالي، تحرم العائلات السورية من الضمانات اللازمة لحماية حقوقهم على المستويين التشريعي والاجتماعي.

يمكن تقسيم هذه المساعدات الاجتماعية إلى أربعة أصناف : المساعدة المالية، المساعدة التعليمية، المساعدة الصحية والمساعدة القانونية. يشرح لنا أحد اللاجئين السوريين المستفيدين من هذه الإجراءات الاجتماعية طرق المساعدة الإنسانية التي تمنحها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشراكة مع المجتمع المدني :

" تقدم المفوضية السامية لشؤون اللاجئين المساعدة في أربع مجالات رئيسية. في المجال الاقتصادي، تقدم دعما ماليا قدره 20 ألف درهم لإنشاء مقاولة صغرى. من أجل الحصول على هذا الدعم المالي، يجب على اللاجئ أن يقدم تقرير عن مشروعه المهني، فشروط منح المساعدة ليست صعبة. في حالة قبول المشروع الاقتصادي، يحصل المستفيد عن دعم مالي للانطلاق في إنشاء مشروعه المهني. بعد مرور عام واحد، يحق للاجئ الاستفادة من الدفعة الثانية من الدعم المالي، والتي تقدر ب 4 آلاف درهم. فيما يخص التمدرس، يتم منح مساعدة للأسر اللاجئة لدعم تعليم أطفالهم. تبلغ هذه المساعدة التعليمية 350 درهم شهريا : 150 درهم لدعم التمدرس و200 درهم بالنسبة لحصص الدعم ودروس التقوية. في مجال الصحة، يتمتع اللاجئون بسهولة الولوج للتطبيب والمستشفيات والأدوية والرعاية الصحية. تسلم بعض الأدوية للمرضى بشكل مجاني. في المجال القانوني، يستفيد اللاجئ من الاستشارة والمساعدة القانونية من أجل تتبع الإجراءات والمساطر لتسوية وضع الإقامة وطلب اللجوء أو في حالة النزاع" ، لاجئ سوري، 38 سنة، قادم من مدينة حلب.

يستجيب المستفيدون من المساعدات الاجتماعية للمعايير والشروط التي وضعتها المؤسسة المتخصصة في حماية ومساعدة اللاجئين. فالمفوضية الأممية تضع تصنيف للاحتياجات الخاصة من أجل تحديد فئة اللاجئين المستفيدين من الدعم الاجتماعي، كالفئة العمرية (المسنون والقاصرين غير المرافقين)، الجنس/النوع الاجتماعي (النساء)، التوجه الجنسي (LGBT)، الوضع البدني والنفسي (الأشخاص في وضعية إعاقة)، الحالة الصحية (المرضى المزمنون). من خلال محددات الادماج والاقصاء، تقوم المفوضية السامية للاجئين بانتقاء الفئة الأكثر هشاشة والأكثر تضررا لتقديم المساعدة للاجئين. فهدفها الأساسي هو تقديم الحماية الدولية والدعم الإنساني والتكفل الاجتماعي بأوضاع اللاجئين. يتسم نظام الحماية الدولية بالتجزئة والانتقائية، بحيث لا يمكنه تقديم المساعدة الإنسانية لكافة اللاجئين وطالبي اللجوء. لذلك تلجأ مؤسسات الحماية الاجتماعية الدولية والوطنية إلى التميز في صفوف اللاجئين بين المستفيدين وغير المستفيدين، المحميين وغير المحميين، المدمجين والمقصيين، المستحقين وغير المستحقين، المحتاجين وغير المحتاجين، المساعدين وغير المساعدين. تنتج هذه التصنيفات المؤسساتية تراتبيات، هويات، فئات ومجموعات فرعية. فالمستبعدون من الحماية يشعرون بالظلم والحرمان الاجتماعي، لأنهم ينظرون لأنفسهم على أنهم لاجئون يستحقون الدعم

الاجتماعي ويحتاجون للمساعدة الإنسانية، نظرا لهشاشة أوضاعهم السوسيواقتصادية. يعتبرون الحماية الدولية للاجئين حق من حقوق الإنسان.

فيما يخص المساعدة الطبية، أشار اللاجئون السوريون إلى وجود بعض التسهيلات في الولوج للرعاية الصحية. كشفت نتائج دراسة ميدانية، أجريت على عينة مكونة من 105 من المهاجرين القسريين مقيمين بالرباط والقادمين من أفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط، على أن المغرب يقدم للنساء المهاجرات أكثر من الرجال ظروف معيشية جيدة في الجوانب المتعلقة بالتطبيب والتعليم (HCP, 2015, p. 129) . في هذا الإطار، تلتزم الحكومة المغربية بتوسيع التغطية الصحية للاجئين والمهاجرين النظاميين، بعد أن كان برنامج المساعدة الطبية RAMED مخصصا فقط للمواطنين المغاربة الذين يعيشون في وضعية هشاشة اجتماعية. بذلك سيستفيد اللاجئين من الرعاية الصحية والأدوية بشكل مجاني. تحتل مسألة الرعاية الصحية مكانة خاصة وهامة لدى الفئات الاجتماعية الهشة والمحدودة الدخل. يعتبر اللاجئون السوريون جزء له خصوصياته ضمن هذه الشرائح الاجتماعية الواسعة، على اعتبار أن ظروف الحرب خلفت آثارا سلبية على الصحة الجسدية والنفسية للاجئ السوري. على مستوى الخطاب، خصص نظام المساعدة الطبية RAMED للمهاجرين شريطة إقامتهم بصفة قانونية في التراب المغربي أو في حالة حصولهم على صفة اللجوء. كذلك تم توسيع هذا النظام ليشمل فئة المهاجرين الذين تم تسوية وضعيتهم القانونية خلال سنة 2014 و2017، بالإضافة إلى فئة المهاجرين المقيمين بشكل غير قانوني. على مستوى الممارسة، تطرح هذه التدابير مجموعة من الإشكاليات البنيوية المرتبطة بالنظام الاستشفائي بالمغرب من ضعف الخدمات الطبية، قلة الموارد البشرية في المستشفيات العمومية، انعدام التجهيزات والوسائل الطبية الضرورية، إشكاليات مرتبطة بالزبونية والمحسوبية والرشوة باعتبارها ظواهر ومؤسسات اجتماعية بنيوية متجذرة في ثقافة وذهنية "الإنسان المغربي" (محمد جسوس، 2010، ص 36-39).

فيما يتعلق بدعم تمدرس الأطفال اللاجئين السوريين، يختلف حجم المنح المالية الشهرية المقدمة للأسر اللاجئة حسب عدد الأطفال الملتحقين والمسجلين بالمدرسة المغربية العمومية والخصوصية. تتكفل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بشراكة مع مؤسسة شرق-غرب بتقديم الدعم المدرسي للأطفال اللاجئين. تبقى هذه المساعدات التعليمية ضئيلة وغير كافية بالنسبة للأسر السورية اللاجئة، خاصة بالنسبة للعائلات التي تملك طفل واحد مسجل بالنظام التعليمي المغربي. تشعر هذه الأخيرة بعدم الرضا والإحباط إزاء ضعف الدعم المدرسي والتربوي للأطفال السوريين اللاجئين :

" يتلقى الأطفال السوريون المسجلون في المدارس المغربية مساعدات مالية تربوية. بالنسبة للأسر التي لها طفل واحد مسجل بروض الأطفال، يحصل على منحة شهرية قدرها 200 درهم. يبقى هذا المبلغ غير كافي لتشجيع الأطفال اللاجئين على التمدرس أمام تزايد الاحتياجات المدرسية للأطفال. لا تضمن هذه المساعدة المالية سد الاحتياجات المدرسية للأطفال ولا تغطي كافة المصاريف المرتبطة بالتمدرس والأكل والملبس. بينما نجد أن العائلات السورية التي تملك أربع أطفال متمدرسين يمكن أن تستفيد من مساعدة مالية إجمالية قدرها 1500 درهم" ، لاجئ سوري، 35 سنة، قادم من مدينة حماه.

فيما يتعلق بالمساعدة على الولوج إلى الشغل من خلال إنشاء مقاولة صغرى، قامت الجمعية المغربية لدعم وإنعاش المقاولة الصغرى بشراكة مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بتنفيذ برنامج الاستقلال الذاتي للاجئين بالمغرب. يتجسد هذا البرنامج من خلال إنشاء أنشطة مدرة للدخل ومن خلال التكوين والتدريب المهني. يهدف هذا البرنامج إلى التقليص من اعتماد اللاجئين على مساعدات الأمم المتحدة في أفق الانتقال إلى التمكين الاقتصادي والاستقلال المالي. يهدف البرنامج إلى تسهيل اندماج اللاجئين في النسيج السوسيواقتصادي للمجتمع المغربي. ومع ذلك، تظهر لنا الإحصائيات عدم المساواة وغياب تكافؤ الفرص في الولوج إلى هذه المساعدات التي ترمي إلى الادماج المهني للاجئين بالمغرب. في الواقع، تشير الإحصائيات إلى أن 553 لاجئا فقط من استفاد من الدعم المالي والتكوين المهني لإنشاء مقاولة صغرى. أما عدد اللاجئين السوريين المستفيدين فلم يتجاوز 26 شخص حامل للمشاريع الصغرى سنة 2017(UNHCR-Maroc).

3.1 .التسول في الفضاء العمومي

خلال السنوات الأولى من الحرب التي دمرت سورية، اضطر العديد من السوريين للهروب نحو بلدان شمال أفريقيا. في المغرب، التصقت صورة الأسر السورية اللاجئة بتعاطيها للتسول في الفضاءات العمومية. وفقا لشهادات السكان المغاربة، يرتبط وجود اللاجئين السوريين في المجتمع المغربي ارتباطا وثيقا بممارسة التسول في الأماكن العامة. حسب السكان المغاربة، فإن الوضع الاجتماعي للاجئين السوريين بائس ومزري، مما يدفعهم لتملك الفضاءات الحضرية من أجل الحصول على إعانات ومساعدات تخفف من وطأة الفقر وآثار الحرب. يحتل اللاجئون السوريون مختلف الفضاءات الحضرية العمومية كالمساجد، الشوارع، الممرات والحدائق والمراكز التجارية. ينسج المغاربة لقاءهم الأول مع الأسر السورية اللاجئة في هذه الفضاءات العمومية، حيث يعبرون عن تعاطفهم وتضامنهم مع السوريين الذين يعانون من تداعيات أزمة إنسانية شملت دولة المنشأ ودول اللجوء. يعتبر التسول أحد الاستراتيجيات التي يعتمدها بعض السوريين من أجل الحصول على دخل يؤمن لهم احتياجاتهم اليومية من أكل ولباس وتطبيب وتسديد الإيجار. لقد شكل تواجدهم البارز والمرئي بالقرب من المساجد

والشوارع والأسواق التجارية أحد المظاهر المستجدة التي عرفتها بدرجات مختلفة مختلف المدن المغربية. حسب ملاحظتنا المباشرة، يرافق النساء أطفال صغار يحملون جوازات سفر ولافتات تثير انتباه المارة بأن الأمر يتعلق بأسر سورية محتاجة إلى المساعدة. يتكاثر حجم ونوعية هذه المساعدات خلال شهر رمضان والأعياد الدينية وأيام الجمعة : أموال، أغطية، لباس، لوازم مدرسية ومنتجات غذائية. تثير وضعيتهم النفسية-الاجتماعية الحرجة شفقة وعطف المحسنين المغاربة الذين يستحضرون صور الحرب والدمار الذي حل ببلادهم. كما يستحضرون معطى الانتماء الديني-اللغوي إلى الثقافة العربية الإسلامية وما تقتضيه من أشكال التضامن مع الإخوة السوريين الفارين من النزاع. تغطي هذه المقاربة الإحسانية على إشكالية غياب الاعتراف بوضع اللجوء وضعف الحماية الاجتماعية المؤسساتية التي من شأنها التخفيف من حدة هشاشة أوضاع السوريين المنفيين بالمغرب.

صورة رقم 4 : شاب سوري متسول يحمل لافتة " عائلة سورية محتاجة للمساعدة " وامرأة سورية متسولة تحمل جواز سفر سوري عند مخرج مسجد متواجد بحي بولو الراقي

مصدر: صورة شخصية، 2022/01/02

حسب شهادات المستجوبون السوريون، فإن التعاطي للتسول في أحياء وشوارع مدينة الدارالبيضاء ليس خيارا إراديا. فالظروف الاجتماعية الصعبة وكثرة المصاريف اليومية هي التي فرضت عليهم التشرد في الشوارع من أجل كسب لقمة العيش. يرى اللاجئون السوريون أن التسول شكل من أشكال الخضوع والإذلال والوصم الاجتماعي. وفقا لشهاداتهم، يشكل انعدام فرص العمل، الأجور الهزيلة في العمل غير المهيكل والبعد الجغرافي عن أماكن العمل أهم العوامل التي دفعت الأسر السورية إلى طلب المساعدة في الفضاء العام. يشكل التسول استجابة ومقاومة للأوضاع السوسيواقتصادية الهامشية :

" أجريت عمليات بحث متعددة عن فرص العمل في الدارالبيضاء، توجهت إلى المعامل والشركات والمقاهي والمحلات التجارية والمطاعم من أجل طلب الحصول على وظيفة، الإجابة تكون دائما أننا لسنا في حاجة إلى عمال. لكنني لم أستسلم لخيبات الأمل والإحباطات المتكررة. تمكنت من الاشتغال في إحدى المقاهي بوسط مدينة الدارالبيضاء. لكن ضعف الأجرة وبعد مكان العمل عن مكان الإقامة دفعني للتخلي عن هذا العمل. حاليا، أنا أسكن في حي فرح السلام ومكان العمل يتواجد في وسط مدينة الدارالبيضاء. يتطلب الأمر يوميا دفع أجرة التاكسي من أجل التنقل إلى مقر العمل. هذا الأمر مكلف ماليا، علما أنني لم أكن أتقاضى سوى 60 درهما في اليوم. لمقاومة أوضاع البطالة والفقر، تعاطيت للتسول بالقرب من المساجد من أجل سد متطلبات واحتياجات الحياة اليومية "، لاجئ سوري، 36 سنة، قادم من مدينة حمص.

تتناول بعض المقالات الصحفية الوضع المزري للاجئين السوريين الذين يمارسون التسول. تترجم هذه التغطية الإعلامية رؤية سلبية وموصومة للعائلات السورية اللاجئة بالمغرب. حسب شهادات اللاجئين السوريين التجار والمقاولون، فالسوريون الأحرار لا يتعاطون للتسول. يعتبرون أن التسول يحط من كرامة وقيمة السوري. هذا الأخير لديه عزة نفس وأنفة لا يرضى بالتسول. فهو قادر على تحمل المسؤولية ويحب يشتغل بكرامة. فظاهرة التسول مرتبطة حصريا بمجموعة إثنية قادمة من سورية بسبب ظروف الحرب. تشكل هذه المجموعة الإثنية أقلية بالمجتمع السوري، كما تتميز بثقافتها ولغتها ونمط عيشها الخاص الذي يعتمد على الترحال في المجتمعات البدوية. تتعدد التسميات التي تطلق على هذه الأقلية الإثنية : الروم أو النور أو الغجر. ترى الجالية السورية المقيمة بالمغرب أن النور ليسوا سوريين. فهم مواطنون من الدرجة الثانية رغم أنهم يحملون الجنسية السورية. في الآونة الأخيرة، تجنسوا بالجنسية السورية بعد قرار الرئيس بشار الأسد بتجنيسهم خلال بدايات الثورة سنة 2011. حسب التصور السائد لدى الجالية السورية، يعتبر النور انتهازيون باستغلالهم لظروف الحرب من أجل كسب تعاطف الناس وجمع الأموال الطائلة في بلدان اللجوء. يضر النور أو الروم بسمعة وصورة

الجالية السورية المقيمة بالدارالبيضاء. تدعو هذه الأخيرة المجتمع المغربي إلى ضرورة التفريق والتمييز بين السوريين والنور. ترفض الجالية السورية ربطها بظواهر تسول الروم في أحياء مدينة الدارالبيضاء. كما تناشد المجتمع المغربي إلى الكف عن التعاطف مع النور وعدم تقديم يد المساعدة لهم، لأنهم أغنياء يمثلون دور الضحية ويتظاهرون بالفقر والحرمان. في هذا الإطار، نقرأ بين سطور إحدى المقالات المنشورة في مدونة السوريون في المملكة المغربية مجموعة من المعطيات التمييزية والصور النمطية تجاه النور. هؤلاء يشكلون صورة منحطة وسمعة سلبية عن السوريين في بلد الاستقبال. نسوق لكم بكثير من الحذر والتحفظ من هم الروم :

*" هم من (القرباط) الغجر الذين يعيشون كأقوام مرتحلة وجماعات صغيرة مهاجرة اختارت بعض الدول العربية ومنها سورية للعيش (...) والغريب أن النور لا يرغبون في تنظيم حياتهم أبدا فتجدهم لا يرغبون في تعليم أطفالهم إلا ما ندر، ويعملون في ثلاث مهن أساسية لكسب عيشهم وهي قلع الأضراس وعادة ما يتم التعامل من قبل أشخاص لا يرغبون في دفع أموال طائلة عند طبيب الأسنان، والمهنة الثانية هي الرقص في الملاهي الليلية والسوريون يعرفون ذلك تماما حيث تعيل الفتاة أسرتها عبر هذا العمل، والمهنة الأشهر وهي التسول ولا يرون بها أية حرج فالكثير قد جعلوها مهنة تجلب الرزق الوفير ولا يضطرون للعمل الجاهد خاصة أن هذا العمل هو اختصاص للزوجة والأم والطفل ولا يتدخل الزوج أبدا، فهو يجلس في المنزل بانتظار المال، والغريب أنهم يملكون الكثير من المال ولديهم بيوت وسيارات، وهي حقيقة يغفل عنها الكثيرون حتى السوريون المتواجدون بنفس البلد العربي أو الأوروبي" ، خالد الأسعد، " **تسول (النور) القرباط في المغرب ونظرة سلبية عن السوريين** "، مقال منشور في مدونة السوريون في المملكة المغربية، بتاريخ 03-02-2018.*

إلى جانب اللاجئين السوريين، يؤثث فضاءات التسول كل من المواطنين المغاربة والمهاجرين القادمين من أفريقيا جنوب الصحراء. أدى وصول وتملك المتسولون السوريون للمساجد إلى الإخلال بالنظام الاجتماعي الذي أقامه المتسولون المغاربة، حيث شكل تواجد جنسيات متعددة تتعاطى للتسول في الفضاء العام أحد العوامل التي أسفرت عن ارتفاع المنافسة بين المتسولين من أجل كسب أعلى قدر من الصدقات والهبات والإعانات. لقد شهدت المساجد، باعتبارها أماكن للعبادة وممارسة الشعائر الدينية وفضاءات للقاء والتجمع والتواصل بين المسلمين، ولوجا واضحا للنساء السوريات والأطفال السوريين من أجل كسب تعاطف المغاربة والتأثير فيهم. على مستوى اللباس، ترتدي اللاجئات السوريات الحجاب كاستراتيجية نسائية للولوج للشارع، للمسجد والفضاء العام. فالملابس تعيد هيكلة وتشكيل العلاقة التي ينسجها النساء في المجالين الخاص والعام، في الفضاء العائلي والفضاء العملي. أحدث ولوج النساء السوريات للفضاء العام تغييرا على مستوى المهام والأدوار والوظائف الاجتماعية

داخل الأسر السورية في وضعية لجوء. بذلك أصبحت المرأة السورية اللاجئة تعيل أسرتها وتتحمل مسؤوليات اجتماعية جديدة بعيدة عن الأدوار التقليدية المنوطة لها في المنزل كالطبخ والتنظيف وتربية الأبناء. هذا من جهة ومن جهة أخرى، تتنوع ممارسات وسلوكيات المتسولون المغاربة والمهاجرون الأفارقة واللاجئون السوريون من أجل كسب تعاطف الناس المستعملين للفضاء العام. في هذا الصدد، يعتبر الخطاب الديني، كالأدعية والآيات القرآنية، الأكثر توظيفا من جانب المتسولين المغاربة والأجانب. فالبعض منهم اتخذ من التسول مهنة وحرفة تجلب له مالا وفيرا بأقل تكلفة وتغنيه عن العمل المأجور ذو الدخل المحدود. فالمغاربة طوروا من استراتيجيات التسول بسبب تواجد السوريين في الفضاء العام الفارين من النزاع المسلح. لقد انتحل بعض المغاربة صفة اللاجئين السوريين، من خلال ارتداء الملابس السورية وإتقان اللهجة السورية وحمل جوازات سفر مزورة، كاستراتيجية تنافسية من أجل كسب تعاطف الناس والاستحواذ على الجانب الأكبر من المساعدات والتبرعات التي تتخذ أشكالا متعددة : أموال، هدايا، ملابس، أدوية، منتجات غذائية. تشهد الاستراتيجيات على وجود منافسة بين المتسولين المغاربة والأجانب بما فيهم السوريين. تترجم هذه المنافسة على مستوى أشكال تجمع وتوزيع المتسولين في الأماكن العمومية كالمساجد والشوارع والحدائق والمراكز التجارية. يتم توزيع المتسولون في الفضاء العام وفق مجموعة من المتغيرات والثنائيات التي تشمل النحن/الآخر، داخلي/خارجي، مشابه/مختلف، محلي/أجنبي، قريب/بعيد.

2. الأنشطة المقاولاتية والتجارية لدى اللاجئين السوريين المقيمين بالدارالبيضاء

تلعب المقاولاتية دورا مهما في سيرورة الإدماج الاجتماعي والمهني للأجانب في البلد المضيف، كما تساهم في التنمية السوسيواقتصادية للمجتمع المستقبل. بعيدا عن الصور السلبية والنمطية التي تعتبر المهاجرين واللاجئين ثقل على الاقتصاد، عالة على المجتمع وعبئ على الدولة، نجد أن السوريون التجار والمقاولون يساهمون في خلق فرص الشغل للمواطنين المغاربة في مدينة الدارالبيضاء. من خلال أنشطتهم المهنية، يمكن القول أنهم يساهمون بشكل فعال وإيجابي في الديناميات الاقتصادية التنموية للمجتمع المغربي. فالأنشطة التجارية والمقاولاتية المبنية على المبادرة الفردية تساهم في إزالة العقبات التي تواجه اللاجئون السوريون في سوق الشغل المغربي. يستثمر اللاجئون السوريون رساميلهم الاقتصادية والثقافية في العديد من القطاعات المهنية : صناعة النسيج، التجارة، محلات الحلويات، المطاعم، محلات بيع الألبسة، البناء، حفر الآبار، محلات بيع الأثاث والديكورات، محلات بيع المنتوجات السورية. تساهم هذه الأنشطة المهنية في خلق حيوية وحركية اقتصادية وضمان فرص الشغل للجالية السورية التي هجرت قسرا من بلدها الأصلي. هذا ما عبر عنه أحد اللاجئين السوريين :

" للأسف، تأشيرة الدخول إلى التراب المغربي ممنوعة على السوريين. يأمل العديد من المقاولون ورجال الأعمال السوريين في القدوم إلى المغرب. لكنهم للأسف، يواجهون صعوبات قانونية وإدارية نظرا لانقطاع العلاقات الديبلوماسية بين المغرب وسورية. فالعديد منهم يريد إنشاء شركات ومعامل في المغرب الذي يتسم بالاستقرار الأمني والسياسي. يسمح مناخ الأعمال بالاستثمار في المغرب. بالفعل، فهؤلاء السوريون أغنياء وأصحاب رساميل راكموا ثروات عبر التجارة والاستثمار في سورية وأوروبا. لو دخلوا للمغرب، سيساهمون في خلق فرص الشغل للاجئين السوريين والمواطنين المغاربة. حاليا في الدارالبيضاء، أنشأ مجموعة من السوريين مقاولاتهم وتجارتهم في مجالات مختلفة. توظف هذه الشركات والمقاولات عمالا مغاربة وسوريين." ، لاجئ سوري، 46 سنة، قادم من مدينة دمشق.

حسب تصريحات اللاجئين السوريين التجار والمقاولين المقيمين بالدارالبيضاء، يقتضي إنشاء شركة/مقاولة الاعداد والتحضير بشكل جيد للمشروع : البحث عن الفكرة، تجميع المعلومات، الاستشارة القانونية والمالية، دراسة السوق، دراسة جدوى وفائدة المشروع، توفير رأسمال اقتصادي، إيجاد مكان وبيئة ملائمة، استكمال الإجراءات القانونية وتتبع المساطر الإدارية، إنشاء علاقات مع الموردين والشركاء الاقتصاديين، توظيف العمال، كسب ثقة الزبناء، التدبير المالي والإداري، تحسين سمعة وصورة المقاولة.

يسهل رجال الأعمال والمقاولون السوريون الاندماج المهني لمواطنهم الذين وصلوا للمغرب في سياق الحرب الأهلية لسنة 2011. على سبيل المثال، يضم قطاع المطعمة أكثر من 500 مطعم سوري موزعة على مختلف المدن المغربية، خاصة في المدن ذات الكثافة السكانية والعمرانية، حيث تتمركز الشؤون الإدارية والأنشطة الاقتصادية (التجارية والصناعية والخدماتية) وشبكة المواصلات، والمعروفة بكونها الوجهة المفضلة للسياح ورجال الأعمال الأجانب منهم والمحليين. تجذب هذه المراكز الحضرية، كالدارالبيضاء والرباط ومراكش وطنجة وأكادير، رؤوس أموال بعض السوريين الميسورين الذين يستثمرون أموالهم في افتتاح مطاعم مختصة في تحضير الأكلات السورية، من قبيل الشاورما والفلافل والمقبلات والمشويات. تجذب الأطباق السورية الزبناء المغاربة باختلاف شرائحهم الاجتماعية وفئاتهم العمرية، نظرا لأثمنتها المناسبة وانفتاح المغاربة على ثقافات غذائية متنوعة. يوظف هذا القطاع الاقتصادي الحيوي أزيد من 1500 لاجئ سوري مقيم بالمغرب. بذلك يساهم قطاع المطعمة في توفير فرص الشغل للاجئين السوريين بالمجتمع المغربي. تؤكد دراسة كيفية أن المقاولون السوريون يبدون رغبة كبيرة في توفير مناصب شغل للاجئين السوريين ومساعدتهم في الاندماج من أجل إعالة اسرهم في بلد الاستقبال (Fatmi, 2017, p. 17). تحمل هذه المشاريع الاقتصادية أبعاد ثقافية متعلقة بفن الطبخ السوري الذي يتسم بالتنوع والغنى على غرار باقي فنون الطبخ المنتمية إلى جغرافية البحر

الأبيض المتوسط. فالمهاجر السوري يحمل معه ثقافة بلد المنشأ إلى بلد اللجوء والاغتراب، حيث يعيد بناء صلته الوطيدة ببلده الأصلي ويعلن انتمائه وتشبته القوي بمنطقة الشام. يتجسد هذا الاعتزاز والفخر بالانتماء من خلال الموسيقى العربية الشرقية والديكورات والأثاث التي تزين مشهد المطاعم السورية بالمغرب. بذلك يمكن القول أن التنقلات البشرية يلازمها تنقل الثقافات والفنون والقيم والهويات من مناطق جغرافية إلى أخرى، حيث تمتزج بمشارب ثقافية محلية محاولة بذلك التكيف مع المجال الجديد الذي استقرت فيه (عبدالله أزرار، 2019، ص 200).

" أنشأ المقاولون السوريون العديد من المطاعم المتخصصة في الطبخ السوري بمدينة الدارالبيضاء. توجد المطاعم السورية في كل أرجاء الدارالبيضاء، توجد في الأحياء الشعبية والمتوسطة والراقية. ممكن أعطيك بعض الأماكن التي احتضنت هذه المشاريع الاقتصادية: الولفة، شارع الزرقطوني، شارع رحال المسكيني، حي البرنوصي، حي بوركون، عين الذئاب، عين الشق، عين السبع، وسط المدينة. هذه المطاعم السورية منتشرة في كل مكان. حقق أصحاب وملاك هذه المطاعم نجاحات اقتصادية، نظرا لجودة الأكل واستقطابهم العديد من الزبناء المغاربة. عرفوا أن المطعمة قطاع مربح ومنتج، خاصة في مدينة كبرى كالدار البيضاء. كما تشغل هذه المطاعم عمال مؤهلين مغاربة وسوريين. يشكل هذا القطاع مصدر عيش العديد من الأسر والعائلات" ، لاجئ سوري، 46 سنة، قادم من مدينة دمشق.

صورة رقم 5 : مطعم سوري " نورس الشام " متواجد بحي بوركون

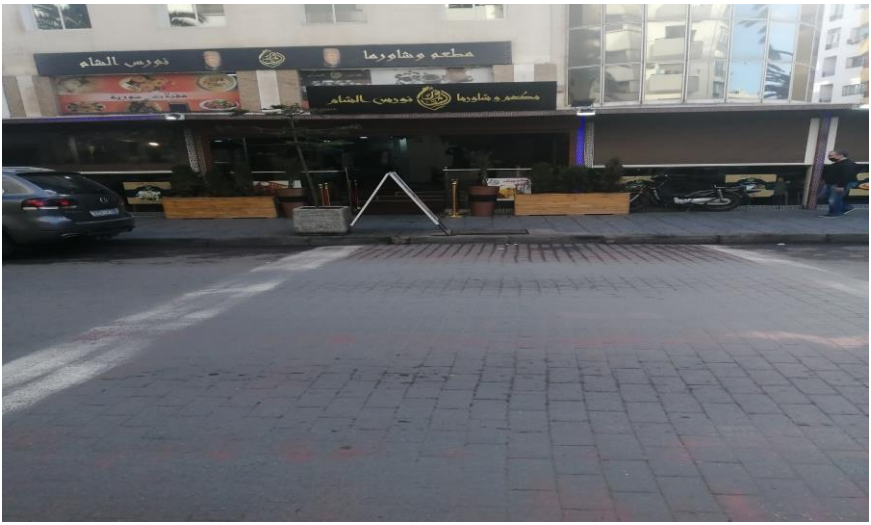

مصدر : صورة شخصية، 2021/07/13

صورة رقم 6 : مطعم سوري " نور الشام" متواجد بحي بوركون

مصدر : صورة شخصية، 2021/09/18

تحمل المطاعم المتخصصة في فن الطبخ السوري خصوصيات ثقافية تتجلى في نوعية التسميات المستعملة التي ترتبط بمنطقة الشام : قصر الشام، يامال الشام، نزار الشام، نورس الشام، نور الشام، لؤلؤة الشام. عبر هذه التسميات، يمكن تمييز المطاعم المتخصصة في المأكولات الشرقية، خاصة السورية. تنتشر هذه المطاعم السورية في مختلف الفضاءات الحضرية لمدينة الدارالبيضاء، سواء في الأحياء الراقية، المتوسطة أو الشعبية/الفقيرة. تتميز المطاعم بخصوصيات الهوية والثقافة السورية من خلال نوعية الزخرفة، نوعية الديكورات، نوعية الآثاث والملابس والموسيقى السورية. فالمطاعم السورية في المجتمع المغربي تسوق لصورة وثقافة البلد الأصلي. من خلال هذه المطاعم، يعلن المقاولون والعمال السوريون تشبثهم واعتزازهم بالانتماء إلى سورية. في هذا الإطار، عرف المجتمع المغربي تحولات وتغيرات على مستوى أنماط العيش والاستهلاك. فسكان المدن يقبلون بشكل كبير على المطاعم والأطباق الجاهزة، نظرا لانشغالاتهم ومسؤولياتهم المتعددة. لم يعد يملك شرائح كبيرة من سكان المدن الوقت لإعداد الطعام. فولوج المرأة إلى سوق الشغل غير من الأدوار والوظائف الموكولة لها داخل الأسرة. بذلك أصبحت العائلات المغربية منفتحة على عادات وتقاليد غذائية مختلفة، ومقبلة بشكل كبير على الوجبات الغذائية السريعة داخل الحواضر. أحدثت هذه التحولات الاستهلاكية تغييرات على مستوى

الزمن العائلي والطقوس الغذائية العائلية القائمة على اجتماع كل أفراد الأسرة من أجل تناول الوجبات. أصبحت أنماط الاستهلاك تنزع نحو قيم الفردانية والاستقلالية والتحرر من ثقل الواجبات العائلية. بذلك، عرف قطاع المطعمة ازدهارا ونموا متسارعا في مدينة الدارالبيضاء. الشيء الذي دفع وحفز المقاولون السوريون على الاستثمار في هذا القطاع الحيوي في بلدهم المضيف. تخصص هؤلاء السوريون في إنشاء مطاعم الأكلات والوجبات السورية من أجل نزع الاعتراف، الاندماج بنجاح واكتساب مكانة اجتماعية قيمة. يقبل الزبناء المغاربة على هذه الثقافات الغذائية الجديدة القادمة من الخارج، ما يوضح بالملموس درجة انفتاح المغاربة على ثقافات غذائية أجنبية.

يستثمر اللاجئون السوريون المقاولون خبراتهم، تجاربهم ورساميلهم في قطاع الخدمات، خاصة التجارة والمطعمة. على خلاف اللاجئون السوريون المتسولون والفقراء الذين يفتقدون لرأسمال تعليمي واقتصادي، نجد أن التجار والمقاولون السوريون اللاجئون بالدارالبيضاء يتمتعون برأسمال ثقافي عالي (شواهد وديبلومات)، راكموا تجارب وخبرات مهنية، يمتلكون رؤوس أموال هامة. توفر هذه العوامل الثقافية والاقتصادية البيئة الملائمة للاستثمار وإنشاء مقاولات خاصة. يجدون في العاصمة الاقتصادية للمغرب الأرضية المواتية لإنشاء مشاريع مربحة. لقد استفادوا من فرص الاستثمار نظرا للانفتاح الاقتصادي للدارالبيضاء والاستقرار السياسي للمملكة المغربية. تحافظ العاصمة الاقتصادية على مكانتها باعتبارها أكبر المدن احتضانا للاستثمارات الأجنبية. تؤكد هذه الاستثمارات الأجنبية في قطاع المطعمة وقطاعات أخرى حجم التأثير الذي يحدثه المهاجر/اللاجئ في المجال الاقتصادي على المستويين المحلي والجهوي. عكس التصورات الجاهزة والنمطية المنسوجة حول الأجانب، فهؤلاء يملكون مستوى تعليمي عالي ورساميل اقتصادية مكنتهم من الاندماج بسهولة في المجتمع المستقبل والمساهمة في التنمية السوسيواقتصادية للبلد المضيف (Lévy-Tadjine, 2009, p.p. 19-28). هذا من جهة ومن جهة أخرى، يمكن القول أن الأنشطة المقاولاتية والتجارية للاجئين السوريين ليست مدفوعة فقط بمنطق الكسب والربح المالي. تعتبر هذه الأنشطة الاقتصادية فعل اجتماعي بالدرجة الأولى لا يتعلق فقط بالسعي لتحقيق الأرباح (Jamid, 2018, p. 45). ترتبط هذه الدوافع الاجتماعية بالبحث عن الاعتراف الاجتماعي في مجتمع يعتبر فيه السوري بمثابة غريب، اكتساب مكانة اجتماعية جيدة، تحسين صورة وسمعة السوري بالمجتمع المغربي، الحاجة إلى التواصل والتماسك الاجتماعي، تعزيز الروابط الاجتماعية بين الجالية السورية والمواطنين المغاربة.

يتعاطى العديد من المهاجرين واللاجئين للأنشطة التجارية بمدينة الدارالبيضاء. يعتبر المهاجرون القادمون من أفريقيا جنوب الصحراء الأكثر مرئية في الفضاءات الحضرية، نظرا لممارستهم

للأنشطة التجارية سواء كمستقرين أو كمتجولين. فالقطاع غير الرسمي وغير المهيكل يعتبر الأكثر استقطابا لهؤلاء المهاجرين التجار. بينما يتملك التجار الصينيون بشكل جلي أحد أحياء العاصمة الاقتصادية المعروف باسم درب عمر من أجل ممارسة الأنشطة التجارية (Taing, 2015, p.p. 35-39). بالإضافة إلى ذلك، يمارس اللاجئون السوريون التجارة بشكل رسمي، مهيكل وقانوني. يمتلك هؤلاء محلات تجارية متخصصة في بيع الملابس، المنتوجات السورية، المجوهرات، الديكورات، الأثاث، آلات الخياطة وحفر الآبار. بفضل التجارة، تحسنت ظروفهم السوسيواقتصادية مقارنة بالمهاجرين الأفارقة في وضعية هشاشة مهنية واجتماعية. فهؤلاء التجار السوريون ينتمون إلى الشرائح الاجتماعية المتوسطة. غالبيتهم استقروا بالمغرب قبل اندلاع شرارة الحرب السورية 2011. بفضل الأنشطة التجارية والأعمال الحرة، تمكنوا من تحقيق الاندماج المهني في سوق الشغل المغربي. كما يحظون بمكانة خاصة، بسمعة جيدة وبصورة إيجابية لدى الساكنة المغربية. يشكل تواجد التجار من مختلف الجنسيات والفئات الاجتماعية قيمة اقتصادية مضافة لمدينة تحتضن أكثر من 3 ملايين من الساكنة، وذلك في إطار سياسي تطرح فيه الدولة المغربية خطابا رسميا يرحب بالأجانب باعتبارهم شركاء فاعلين في التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي والوطني.

تحظى التجارة بمكانة وقيمة خاصة في مجتمعات الشرق الأوسط، ولا سيما المجتمع السوري. فالأنشطة التجارية متجذرة تاريخيا في ثقافة المجتمع السوري. فالتجارة، حسب التجار السوريين المستجوبين، تعتبر عملا شريفا، نبيلا، حرا، مستقلا ومربحا. تدر التجارة دخلا على هذه الفئة الاجتماعية التي هاجرت من سورية إلى المغرب بحثا عن فرص عيش أفضل. تسهل التجارة اندماج اللاجئين السوريين في النسيج الاقتصادي والحضري لمدينة الدارالبيضاء. كما تمكنهم من ربط علاقات اقتصادية قائمة على مبادلات عابرة للأوطان. ساهمت العولمة، تطور وسائل النقل والمواصلات وتقدم وسائل التكنولوجيا الحديثة في إنشاء شبكات اقتصادية بين الدول والمجتمعات. فبعض التجار السوريون يستوردون السلع والمنتوجات من دول عديدة كسورية والصين وتركيا من أجل عرضها وبيعها في الأسواق المغربية. يعيد بناء التجار السوريون صلتهم الوثيقة ببلدهم الأصلي عبر الأنشطة التجارية، غير أن ظرفية الحرب جمدت العلاقات الاقتصادية بين سورية والمغرب :

" بالنسبة لي، أمتلك محل تجاري لبيع الملابس في وسط المدينة. أقوم باستيراد السلع والمنتوجات من سورية وتركيا لبيعها في السوق المغربي. فالدارالبيضاء مدينة كبيرة منفتحة على الأسواق العالمية، تعرف نشاطا اقتصاديا مهما. يأتي لها الناس من كل أنحاء المغرب، كما يزورها الأجانب والسياح من مختلف الجنسيات. كتاجر، أشعر بالحرية والاستقلالية في ممارسة عملي. منذ الحرب السورية، توقفت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين المغرب وسورية، لذلك توقفت عن استيراد الملابس من

بلدي الأصلي. الآن، أستورد السلع من الصين، توفر السوق الصينية ملابس متنوعة بأسعار معقولة، مقبولة وغير باهضة الثمن. أتوجه إلى حي درب عمر الذي يتواجد فيه تجار صينيون من أجل شراء السلع. فالمعروف أن الصين تصدر للعالم سلع بجودة رديئة، لكنني أحاول دائما إرضاء زبنائي من خلال استيراد ملابس ذات جودة عالية" لاجئ سوري، 54 سنة، قادم من مدينة حلب.

تعتبر الأنشطة المقاولاتية والتجارية للاجئين السوريين إحدى أشكال تأقلمهم وتكيفهم مع بيئتهم السوسيواقتصادية الجديدة. تبرز هذه الأنشطة الاقتصادية مرئية التواجد الأجنبي في الأوساط الحضرية للمجتمع المضيف. يمكن اعتبار الأنشطة المقاولاتية والتجارية بمثابة محاولة من قبل المهاجرين واللاجئين من أجل إعادة إنشاء الرابط الاجتماعي ببلدهم الأصلي من خلال استيراد المنتوجات والسلع كعامل محدد للهوية الثقافية في مكان عيشهم الجديد، وكأسلوب للإندماج في مجتمع الاستقبال. بذلك، توضح الأنشطة الاقتصادية للاجئين السوريين الجهود المبذولة من أجل التوفيق بين الفضاء المرجعي (بلد المنشأ/سورية) وفضاء الانتماء (البلد المضيف/المغرب). تساعد المقاولات والمطاعم السورية على تجنب الأشكال المختلفة للتمييز الذي يواجهونه في سوق الشغل المغربي. كما تعمل على تعزيز الاندماج المهني لأفراد المجتمع السوري وتقوية الشعور بالاعتزاز للمجتمع الأصلي وتعزيز الانتماء للمجتمع المضيف. تقلل هذه الأشكال من التضامنات الجماعاتية (solidarité communautaire) من مخاطر البطالة وعدم النشاط المهني في مجتمع الإقامة. تضمن بالتالي مصدر دخل لليد العاملة المغربية والسورية التي تجد نفسها في وضع اجتماعي واقتصادي هش. تساعد اللاجئين السوريين في وضعية هشاشة اجتماعية على الانتقال من مرحلة المساعدة والتبعية إلى مرحلة الاستقلالية المالية والاعتماد على الذات. يواجه هؤلاء اللاجئون السوريون الفقراء حواجز في الولوج إلى سوق الشغل : يرتبط الحاجز الأول بعدم إتقان اللغة الفرنسية وانخفاض المستوى التعليمي ونقص التجربة المهنية، بينما يتعلق الحاجز الثاني بضعف الحركية بسبب الفقر والتمييز الاجتماعيين. يسمح لهم التوظيف في سوق الشغل عبر التضامنات الجماعاتية بالانتقال من مرحلة الاعتماد الكلي على مؤسسات المساعدة الاجتماعية إلى مرحلة الاستقلال الجزئي على المستويين الذاتي والمالي. في هذا السياق، يكشف المقاولون السوريون عن رغبتهم في إدماج وإشراك مواطنيهم في سوق الشغل المغربي. تبرز شهاداتهم أشكال تعزيز روح التضامن والتكافل بين الجالية السورية المقيمة في المجتمع المغربي.

خلاصة

هدفت الدراسة إلى استكشاف أشكال انخراط اللاجئين السوريين في الحياة المهنية والعملية بالمجتمع المغربي. يعتبر مؤشر الولوج إلى سوق الشغل أحد أهم المداخل الذي مكننا من فهم وتحليل الاندماج السوسيومهني للاجئين السوريين في مدينة الدارالبيضاء. لهذا الغرض المعرفي، اعتمدنا على المنهجية الكيفية عبر المقابلة شبه موجهة والملاحظة المباشرة كمقاربة سوسيولوجية لفهم خطابات وسلوكات الفاعلين الاجتماعيين في الوسط الحضري. ما يمكن استخلاصه من نتائج البحث الميداني هو ضرورة التمييز بين فئة المهاجرين السوريين الذين استقروا بالمغرب قبل اندلاع الحرب في سورية وفئة اللاجئين السوريين الذين نزحوا قسرا من بلدهم بسبب النزاع المسلح وطلبوا اللجوء بالمغرب. فقد عرفت الفئة الأولى بتعاطيها للأنشطة المقاولاتية والتجارية والخدماتية والاستثمار في مجال حفر الآبار والمطاعم الشرقية. كما تضم مقاولون ومثقفون وأطر عليا حصلوا على تكوين أكاديمي ومهني بالجامعات العربية والأوروبية. بعبارة أخرى، تتشكل من فئات اجتماعية تنتمي إلى الطبقة الميسورة والمتوسطة. بذلك، تمتلك حظوظا أكبر في الاندماج بالمجتمع المغربي نظرا لتوفرها على شواهد عليا وتكوينات مهنية وخبرات ميدانية ومدة زمنية طويلة الأمد بالمغرب. في حين يواجه الوافدون الجدد، أي اللاجئون السوريون، صعوبات قانونية مرتبطة بتسوية وضع الإقامة والاعتراف بصفة اللجوء وقانون الشغل المغربي، بالإضافة إلى الإكراهات السوسيواقتصادية المتعلقة بالهشاشة الاجتماعية وصعوبة الولوج إلى سوق العمل. تعيق هذه الحواجز فرص وحظوظ اندماجهم في النسيج السوسيواقتصادي لمدينة الدارالبيضاء. تتكون من فئات ذات رساميل تعليمية ومالية محدودة تعيق إمكانية اندماجهم في الاقتصاد المهيكل. بذلك تستثمر قدراتها ومهارتها في الاقتصاد غير المهيكل عبر ممارسة أنشطة متنوعة في القطاعات التجارية والخدماتية والبناء وامتهان التسول. كما طورت من استراتيجيات مقاومة أوضاع الفقر الاجتماعي والهشاشة القانونية عبر الاعتماد على مساعدات المؤسسات الاجتماعية المتخصصة في حماية اللاجئين بالمجتمع المغربي، كالمفوضية السامية لشؤون اللاجئين ومؤسسة شرق-غرب والجمعية المغربية لدعم وإنعاش المقاولة الصغرى، بالإضافة إلى مساعدات الجيران المغاربة وجمعيات الأحياء الشعبية والمحسنين. تتضاعف وتتزايد أشكال المساعدة المؤسساتية والاجتماعية خلال شهر رمضان والأعياد الدينية والمناسبات الوطنية. بالإضافة إلى ذلك، يعتبر الاشتغال في الاقتصاد غير المهيكل إحدى الاستراتيجيات التي يتبناها اللاجئون السوريون من أجل التأقلم مع أوضاعهم الجديدة، وإحدى أشكال التفاوض من أجل تملك الفضاء العام للحصول على موارد اقتصادية كفيلة بإشباع حاجياتهم اليومية واكتساب موارد اجتماعية عبر التواصل والمبادلات وبناء شبكة العلاقات الاجتماعية مع باقي المهاجرين السوريين القسريين والمواطنين المغاربة. بين هذا وذاك، يكشف لنا الواقع عن صعوبة الفصل والتمييز

بين الفئة الأولى المندمجة والفئة الثانية المهمشة والمقصية، على اعتبار أن بعض الوافدين الجدد من اللاجئين السوريين ينتمون إلى شرائح اجتماعية ميسورة وغنية، نقلت معها الأموال التي راكمتها في بلد الأصل وفي بلدان المهجر إلى المغرب من أجل استثمارها في مشاريع خاصة وعائلية. كما أن العديد من المهاجرين السوريين، الذين استقروا بالمغرب قبل اندلاع الحرب في سورية، تقدموا بطلبات اللجوء بالمغرب وببلدان أوروبية.

قائمة المراجع

شافا فرانكفورت ناشمياز & دافيد ناشمياز (2004)، طرائق البحث في العلوم الاجتماعية، بترا للنشر والتوزيع.

فيروز عبدالمنعم بسيوني (2021)، " عوامل صعود أحزاب اليمين المتطرف وتداعياته على حقوق اللاجئين والمهاجرين دراسة مقارنة بين ألمانيا وفرنسا في فترة (1985-2020)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

محمد جسوس (2010)، " ملاحظات حول ظاهرة الرشوة بالمغرب "، في : محمد جسوس المثقف المناضل.

عبدالله أزرار (2019)، " صورة اللاجئين السوريين في وسائل الاعلام الالكترونية : تحليل مضمون مدونة السوريون في المملكة المغربية "، مجلة الدراسات الإعلامية، العدد الثامن.

عبدالله أزرار (2020)، " تحديات اندماج مهاجري دول أفريقيا جنوب الصحراء، في سياق السياسة المغربية الجديدة في مجال الهجرة "، في : ديناميات وتحولات المجتمع المغربي : دراسات سوسيولوجية وأنثروبولوجية، مطابع الرباط.

Abdelkrim Belguendouz (2005), « Expansion et sous-traitance des logiques d'enfermement de l'Union Européenne : l'exemple du Maroc », *Cultures et Conflits*, N° 57.

Abdelkrim Belguendouz (2003), « Le Maroc, vaste zone d'attente ? », *Plein droit*, N° 57.

Bouchra Sidi Hida (2015), « Migration au Maroc et faits de printemps arabe : cas des Syriens », in : *Migrants au Maroc : cosmopolitisme, présence d'étrangers et transformations sociales, Centre Jacques Berque*.

Badreddine Krikez (2020), « Le choix dans l'asile : les parcours des réfugiés syriens à Casablanca entre le choix et la contrainte », Mémoire de master en sociologie, Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de Mohammedia.

Catherine Therrien et al (2014), *La question du « chez-soi » au Maroc : les représentations des migrants français confrontées aux points de vue des Marocain-es,* AMERM.

Chloé Pellegrini (2016), « Parcours de petits entrepreneurs français à Marrakech », *Cahiers d'études africaines,* N° 221.

Claudio Bolzman (2001), « Politiques d'asile et trajectoires sociales des réfugiés, une exclusion programmée : le cas de la Suisse », *Sociologie et Société*, N° 2.
Clara Polistena (2017), « L'insertion professionnelle des migrants subsahariens diplômés au Maroc, le cas de Fès et de Meknès », in : *L'immigration au Maroc : les défis de l'intégration, Heinrich Böll Stiftung.*
Dominique Schnapper (2008), « Intégration nationale et intégration des migrants : un enjeu européen », *Questions d'Europe*, N° 90.
Émile Durkheim (1983), *De la division du travail social,* Les classiques des sciences sociales, 8 Éd.
Fatima Ait Ben Lmadani et al (2016), *La politique d'immigration. Un jalon de la politique africaine au Maroc ? Cas de la régularisation des migrants subsahariens*, AMERM.
Haut-Commissariat au Plan-Maroc (2015) « La migration internationale au Maroc » [en ligne], Disponible sur : <http : // www.HCP.ma/ file / 192528/>, (consulté le 01/10/2018).

Hélène Thiollet (2013), « Migrations, exils et printemps arabes » [en ligne], Disponible sur : <http://www.spire.sciencespo.fr/hdl:/.../thiollet-migrations-exils-printemps-arabes-2013.>, (consulté le 21/10/2020).
Hicham Jamid (2018), « Migrations qualifiées et entrepreneuriat migrant : sur les traces de Mohamed Madoui », *Revue internationale de sociologie et de sciences sociales,* N° 1.
Jalil Bennani (2017), *Un si long chemin : parole de réfugiés au Maroc*, Croisée des chemins, 2 Éd.
Jean-Pierre Taing (2015), « Les migrations chinoises au Maroc : les commerçants séjourneurs de Casablanca », in : *Migrants au Maroc : cosmopolitisme, présence d'étrangers et transformations sociales*, *Centre Jaques-Berque.*
Maguelone Girardot (2015), *L'impact de la présence et des activités du HCR sur la configuration des exilés au Maroc,* Mémoire de master.
Mohamed Chtatou (2009), « La diversité culturelle et linguistique au Maroc : pour un multiculturalisme dynamique », *Asinag*, N° 2.
Nadia Khrouz (2019), *L'étranger au Maroc : droit et pratiques*, l'Harmattan.
Noureddine Harrami (2010), « Un bilan de la recherche en sciences sociales sur les migrations internationales au Maroc », in : *Les évolutions de la recherche sur les migrations internationales au Maroc*, *AMERM.*

Pierre Bourdieu et Jean-Claude Passeron (1970), *La reproduction : éléments pour une théorie du système d'enseignement,* Les Éditions de Minuit.

Pierre-Yves Cusset et al, « Jeunes issus de l'immigration : quels obstacles à leur insertion économique ? », *La note d'analyse,* N° 26.

Raphaëlle Bisiaux (2012), « Sociologie de la pauvreté, une confrontation empirique : Delhi et Bogota », *L'économie politique*, N° 56.

Sara Benjelloun (2017), « Nouvelle politique migratoire et opérations de régularisation », in : *La nouvelle politique migratoire marocaine*, *Konrad Adenauer Stiftung*.

Serge Paugam (2008), « Le lien social », *OpenEdition Journals*.

Silja Weyel (2017), « Les personnes subsahariennes sur le marché du travail au Maroc, le cas des centres d'appels », in : *L'immigration au Maroc : les défis de l'intégration, Heinrich Böll Stiftung.*

Soumya Talbioui et Jamal Khalil (2020), « Réfugiés syriens au Maroc : Etude de perceptions des marocains sur l'accueil des réfugiés syriens »**,** *Viaggiatori circolazioni scambi ed esilio*, N° 2.

Tavan Chloé (2006), « Migration et trajectoires professionnelles, une approche longitudinale », *Economie et Statistique,* N° 393.

Thierry Lévy-Tadjine (2009), « Réalités et mythes de l'entrepreneuriat immigré en France », *Migrations Société,* N° 126.

Thomas Lacroix (2016), *Migrants, l'impasse européenne*, Armand colin, 1 Éd.

Younes Lfatmi (2017), « L'accès des enfants réfugiés Syriens à l'école : entre le poids de la condition sociale et les enjeux de l'intégration, le cas de l'agglomération de Rabat », in : *L'immigration au Maroc : les défis de l'intégration*, *Heinrich Böll Stiftung.*